



مجموعه دست‌نویس
مخطوطات

۱

شماره
۵۰۹
فهرست

کتابخانه
مخطوطات
مجموعه دست‌نویس

۱۷
۳
عق

[illegible]

Handwritten manuscript page from the "Mushaf al-Furqan". The text is written in Arabic script, likely representing the opening verses of Surah Al-Furqan (The Distinction). The visible text includes:

قُلْ هُوَ الْقَدِيرُ
الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ
وَيُخَوِّدُ مَنْ يُنَازِعُهُ
يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالذَّهَبِ الْمَذْكُورِ
ثُمَّ نَزَلَ عَلَى الرُّسُلِ مِنْهَا أُنْمُوتُوا وَاصْنَعُوا
فَمَا تَصِفُونَ

This image shows a blank, aged, light brown page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a textured appearance with various small dark spots and discolorations, characteristic of old paper. A faint circular mark is visible near the top center. The left edge of the page is dark, indicating the binding or gutter of the book.

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والدور الذي جعل العلم نوراً

وتمت بحمد الله تعالى
بين يدي القدر على يد
أهل المطالع

هو من صحت بيا اذا كان من اقسامه انما يعرفه الكون وهو ما وافق الشريعة فكذلك
 الفلكا انما سقطت النقصا فاما في الخلاف فيظهر في صحت من ظن الظاهر مع كذب من
 فاما صحة على التفسير الاول كحدا موافقة الشريعة حيث هو متعبد بظنه فالنقصا
 بالمرجعية يد وباطل على التفسير الثاني لعدم اسقاطها التفتد ويعد على طرد الاول بالالا
 يوصف بالصحة من الاضال الموافقة للشريعة كاعتقاد خلا وعلى عكس الثاني بالافتقار
 لمن الغايض كصحت المدين والتدبير المطلق والنقصا كذا ومن المتأفل غير المرتبة
 فاما حيث سقطت النقصا مع اتصالها بالصحة واما اذا كان من العقود فالصحيح منها هو
 ترتيبها ان اي حصلت من غايته والغرض المصحة كالباع مثلا فان غاية انتقال المبيع الى
 المشتري والغرض الى البائع فاما ذلك فهو الصحيح واما الباطل فهو مفسر فاقول الصحيح ما هو
 في العبادات بتفسير الكليل بالموافق الشريعة وتفسير المفسد بالم يفسد النقصا ولا يفتقر
 ما لم يرتب عليه او اي لم يحصل الغرض المقصود وهذا التعريف هو تعريف الصحيح في المقصود
 غير مطرود لصدقه على الا يوصف بالصححة كترتيبها بالسبب القليل عليه مثل ترتيبها على الاط
 والري على الشرب وكرتبا لبعض الاشياء التزمية عليه كترتب وجوب الخلق على الزنا و
 ترتيبها القصص على الخوف ومن ظهر طرد التعريف المذكور لباطل منها وبراءة الباطل
 الفاسد في المشهور خلافا للحنفية فانهم جعلوا الفاسد ما كان مشروعا باصلا دون غيره
 كما انما فانه مشرووع من حيث انه بيع وغير مشرووع من حيث اشتراط الزيادة والباطل ما
 لم يشرع وما باصلا ولا وصفه كبيع الحصاة وهذا يخلف لا حاجة الى الالة لا في الاصل
 وفي عبادات التعريف وذلك ان ضيق هو في قوله وهو في العبادات ما وافق الشريعة اما
 ان يكون راجعا الى الفعل وهو الظاهر الى مصدر بوصف فان كان الاول كان قوله
 بعد ذلك وفي العقود ترتيبا الى السبب على تقيضي تعريفه الفعل الصحيح في العقود بترتيب اثر
 السبب عليه وهو فاسد لعدم صدقه عليه وجوب صدق التعريف على المعقود وان كان
 الثاني كان قوله ولا وهو في العبادات ما وافق الشريعة تقيضي تعريفه وصفه بالصححة
 بذلك وهو ايضا باطل لئلا ما قلنا **قال** الثاني الفعل قد يكون حشا وهو ما للفقهاء
 القادر على العالم به ان يفعل او الذي لم يكن على صفة توتر في استحقاق الذم وقد يكون
 قبيحا وهو الذي ليس له فعل او الذي على صفة طائفة في استحقاق الذم وهو قول اولي

او انما يقال ان ذلك فعل غيب من اختراع الغير ونحن انما نقدر على الاشارة من العلم
 الصريح ويصدق الظاهر والظاهر انما هو محمل وجوب الصدق الثاني ما احدث من العلم
 ولهذا يحكم به من لا يدين بالشرايع ولا له لولا ذلك منع طرد الجزع على ما كان يمنع
 العلم بصدق الحق بغيري فاما التكليف ولا يترتب على اقام الاجابة ولا يعلم قطعا
 اختيار الحافل الصدق لو غير مبرور من الكذب مع شأنا من كل جهة **هذا هو القسم**
 الثاني من تقاسيم الفعل وهو باعتبار اضافتها بحسب النوع اما ما كان له بصحة مما
 فان الفعل قد يكون حشا وقد يكون قبيحا وكان لا يبق بقدره على التقسيم الذي فلا لا
 موضوع هذا التقسيم اهم فانه ينزل مثل اهم وافعال الكليلين باسرها ولا كذا في موضع
 التقسيم السابق فانه انما يتناول ما يمكن وقوعه على وجه من افعال الكون ولهذا قال في الاول
 الفعل قد يكون حشا وقد يكون قبيحا على القليل انما الحسن فلهذا عند المنزلة خبير ان احدهما
 للقادر على العالم بما له ان يفعل وقائمه الذي لم يكن على صفة مؤثر في استحقاق الذم ولما
 التبعيض فلا يفسر ان يقابلان بتفسير الحسن وهو الاقار وعلية العالم بما له ان لا يفعل والدين
 على صفة مؤثر في استحقاق الذم والذم قول اول او فعل او قول او قول او قول او قول او قول او قول
 ما لا الغير ولا انتفاع اعتقاد المنزلة فالاول كالشم من الرزق لذوى المرتبة والثاني
 كالصبر صفة له والثالث كترتبه والسادس هو الرزق كذا انما يصح له عليه لئلا يفتقر على
 تفسير الغير المذكور في الذي تريدون يقولون ليس له ان يفعل فان ذلك صادق على الحاجز
 من الفعل كما ان من بالنية للما التي وعلى القادر المخرج من حيث كالمقيد وعلى القادر القلي
 مع القوة وعلى القادر المخرج من حيث شرعا او لا ولا غير مراد من فطنا لا الثالث لا قد
 يكون حشا كشرع الدولة المقيد كالحاجة لا اجبر يلزم من ذلك الى الشرح وانهم لا يقولون
 ولا القدر المشروط بين هذه المعاني لا شغالة لان معنى الاول ليس له القدرة وهو عدي
 ومعنى الرابع ما عاقب على تركه وهو وجوبه ولا مشروط بين التقيضي والاضاعا الى
 بعقوك استحقاق الذم فانه قد يقال لا اثر له يستحق الموت منى اغتزار الى والمالك لبعض
 الامتاع بلكر معنى ان يحسن من ذلك ولا اول هذا الفاسد والثاني لم يشره الدوسر في قوله
 الحسن على معرفة الاستحقاق حيث قالوا الحسن لم يكن على صفة مؤثر في استحقاق الذم
 وبالعكس واجب مع الحسن الاقسام المذكورة وان المراد ليس له ان يفعل من حيث كونه

يقطع فانه ليس بغير الكذب
 على تقيضي الوقوع عليه ولا غيره
 م م

يُنتِجُ الزَّمَنُ وَالْإِسْتِحْقَاقُ بِمَعْنَى لَا يَحْتَاجُ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ لِمُؤَثَّرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ مَنْ
تَقْوَى حَسَنَ أَحْسَنَ مِنَ الْإِثَابِ لِصِدْقِ الشَّافِ فِي الْفَيْحِ لِمَا لَا يَصْطَفِيهِ لِيُؤْتِيَ حَسَنَهُ
لَا يَسْتَحْفِزُ قَوْلَ الزَّمَنِ وَكَفَى بِالْأَوَّلِ عِلَّةً لِذَلِكَ فَهِيَ عَلَيْهِ الْعَالَمُ بِمَا لَا يَنْفَعُ وَتَوْصِيَةٍ
بِمَنْجِيهِ بِالْعَكْثَرِ فَإِنَّ الْأَوَّلَ مَتَّعَ بِهِ لِيُؤْتِيَ لِقَاءَ رَبِّهِ لِيُؤْتِيَ بِمَا لَا يَنْفَعُ لِيُؤْتِيَ
وَلَا يَصْطَفِيهِ الشَّافِ وَهُوَ الْمَصْطَفِي مِنْهُ فَاِسْتِحْقَاقُ الزَّمَنِ لَا يَصْطَفِيهِ عَلَى حَسَبِ قَوْلِهِ وَقَدْ
ظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْمُتَرَفِّعِينَ أَنَّ الْإِثَابَ الْحَسَنَ بِاتِّهَامِهِ لَعَلَّ الْفَيْحِ كَوْنُ الْأَوَّلِ فِي
طَرَفِهِ وَبِالْإِثَابِ فِي مَكَاتِدِهَا مَرَّتْ هَذَا فَاَعْلَمُ أَنَّ حَسَنَ الْفَيْحِ قَدْ بَدَأَ بِمَلَايَةِ الْعَبِيدِ وَ
مَلَايَةِ الْفَيْحِ بِالْإِثَابِ الصَّحِيحِ كَأَنَّهُ الْإِثَابُ الْحَسَنُ وَلَمَّا يَنْفَعُ الْعَبِيدَ الْفَيْحِ وَقَدْ بَدَأَ بِهَا
كَوْنُ الْإِثَابِ صِفَةً كَالْإِثَابِ كَمَا يَقُولُ الصَّحِيحُ وَالْحَسَنُ فِيهِ وَفِيهِ مَقْدَرٌ رَافِقًا وَقَدْ بَدَأَ
بِمَا كَرِهَ الْفَيْحُ خَلْقُ الْمَدْحِ أَوْ الزَّمَنِ وَهُوَ مَحَلُّ الزَّمَنِ بَيْنَ الْمُعْتَرِضِ وَالْإِثَابِ مَرَّةً فَاَلْمَعْنَى بِقَوْلِهِ
أَيْ بِمَعْنَى قَوْلِهِ الْأَشْيَاءُ بِمَا يَحْسَنُ وَيَنْفَعُ كَوْنُهُ يَنْفَعُ عَلَى وَجْهِ تَضَرُّعٍ بِحَقِّ قَائِلِهِ بِأَعْيَانِهَا
الْمَدْحِ وَالزَّمَنِ وَتِلْكَ الْوَجْهِ فَاَعْلَمُ بِالْفَيْحِ كَحَسَنِ الصَّدَقِ الْتَانِغِ وَفَيْحِ الْكَلْبِ الْتَانِغِ وَقَدْ
يَعْلَمُ بِالْإِسْتِدْلَالِ حَسَنَ الصَّدَقِ الْتَانِغِ وَفَيْحِ الْكَلْبِ الْتَانِغِ وَقَدْ لَا يَسْتَقِلُّ الْفَيْحُ بِإِدْرَاكِتِهِ
وَلَا يَصْطَفِيهِ الْإِثَابُ إِلَى مَا عَدَا الشَّرْعَ كَفَيْحِ صَوْمِ الْعَبْدِ وَوَجْهِ صَوْمِ الْيَوْمِ الَّذِي يَنْفَعُ هَذَا
حَسَنَ هَذَا الْأَشْيَاءِ وَالْأَوَّلِ مِنَ الْمُعْتَرِضِ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ فَيْحَ الْأَشْيَاءِ وَحَسَنًا نَاهِيًا وَهَذَا لَا
بَاعْتِبَارَ صِفَاتِهَا وَلَا بِأَعْيَانِهَا وَجَنْ يَنْفَعُ عَلَيْهَا وَفَيْحُ الْأَشْيَاءِ فِي ذَلِكَ فَيُؤْتَى الْإِثَابَ الْحَسَنَ بِالْفَيْحِ
بِهِمْ وَأَنَّ الْفَيْحَ لَا يَكُونُ حَسَنًا إِذَا أَمْرًا بِهِ وَفَيْحُهَا إِذَا نَهَى عَنْهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ
فَيْحًا يَنْفَعُ لَا يَنْفَعُ حَسَنًا وَفَيْحُهَا يَنْفَعُ الْإِثَابَ الْحَسَنَ وَالْإِثَابَ الْأَوَّلَ لَنَا وَجَنْ ذَكَرْنَا فِي هَذَا
الْكِتَابِ مَنَاحِنَ الْأَوَّلِ فَاَعْلَمُ بِالْفَيْحِ حَسَنَ الصَّدَقِ الْتَانِغِ وَالْعَدْلُ وَالْحَسَنُ وَالْإِثَابُ
وَالْعَدْلُ تَرَاوُدَ الْوَدْعَ وَفَيْحِ الْكَلْبِ الْتَانِغِ وَالْعَدْلُ وَالْحَسَنُ وَالْإِثَابُ وَالْعَدْلُ وَالْحَسَنُ وَالْإِثَابُ
بِطَائِفِ تِلْكَ الْفَيْحِ الْأَمْرِي نَقَطَ الْمَصَاحِفِ وَأَمْرًا بِالْإِثَابِ وَالْحَسَنُ وَالْعَدْلُ وَالْحَسَنُ وَالْإِثَابُ
مِنْ صَدْرِهِ ذَلِكَ أَطْلَقَ الْعَقْلَ عَلَى ذَمِّهِ مِنْ مَحَلِّ حَقِّ الشَّرْعِ وَالْإِثَابَ الْحَسَنَ بِسُكْرٍ وَالْمَدْحَ
كَالْبَرَاهِمِ وَفَيْحِهِمْ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ بِحَقِّ الشَّرْعِ بِحَقِّ مَجْرِي عَيْنِهِ مِنَ الْأَهْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ كَقَوْلِهِ
الزَّيْبُ وَشَرْبُ الْخَمْرِ وَحُوبُ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مِنَ الْمَعْلُومِ الصَّرِيحِ بِمَا لَا يَنْفَعُ لِيُؤْتِيَ
لَوْ لَمْ يَكُنْ الْحَسَنُ وَالْفَيْحُ مُقْبِلِينَ لَمْ يَفَيْحُ مِنْ أَهْلِ مَعْنَى وَلَوْ لَمْ يَفَيْحُ مِنْ أَهْلِ مَعْنَى لَمْ يَفَيْحُ مِنْ أَهْلِ مَعْنَى

يدان وبذلك يراد ما اشاعه الحكماء عند الحكماء في معنى الكذب في اللغة
 الكاذب عند الحكماء منقول من اللغة والمحرز المصنف هو الذي يروي عن
 بها وما شال أو امره أو ما هو في ذلك لا يكون إلا ما حصل العلم به من غير
 ذلك ان تقديره عدم دلالة العام ومن صور الحق الذي يشكك فيه الصادق في ذلك
 بالاعتقاد في ذلك لا يجرى في بعضه من بعض الصدق كونه للصدق في ذلك
 الوقت من بعضه من بعضه في ذلك الكذب لان الصدق في بعضه من بعضه في ذلك
 وذلك لانهم ان لو كان الزايب حقا مثل الصادق وان الصدق كان الكذب عابدا
 بذلك وهو في تقديره جوار الكذب في حق الصدق وهذا هو الكذب كونه
 الصادق طاعة بالصدق بالزوايب على نفي او بالصدق على تركها كونه الصدق معجباً
 بالصدق على نفي او بايجابه كونه النفي واجباً او حله على تقدير حوله الكذب
 وذلك بحكم الكذب في عدمه على نفي الزوايب ان يكون معجبة وبها قد علم
 الصادق ان يكون طاعة وبها خبر بوجه كونه حله وبها خبر بوجه كونه واجباً
 يمنع جزئياً من الاحكام وذلك بعد ان في الرابع لو لم يكن الحسن والغرض في عدم
 العام الاية والتالي بعد ان في المقدم سلم بان الزوايب ان الصدق لا يكون معجبة
 قبل الشرع على ذلك التقدير فاذا احل الله من الكذب انهم بالكذب ان يقول لا يجب على
 الا اذا امكن صدق ولا اعلم صدق الا بالنظر في مجزئته ولا انظر في مجزئته اذا
 وجب على النظر والنظر لا يجب على الاعتقال فذلك مثل ثبوت صدق ليس بمجزئته مع
 النبي من انما هو الحسن والضعيفين لما كان العاقل اذا اعتبر الصدق والصدق
 المساويين في جميع الوجوه سوى كون احد ما كذا ولا اخر صدقاً واعتبار الصدق والتالي
 بعد المقدم سلموا الاية طاعة ما بطلان التالي من علوم بالصدق فان علم قطعاً
 العاقل الصدق على الكذب المساوي لصدق جميع ما عدا كونه صادقاً خبراً بارادته
 العباد اضطراباً فيتنق الحسن والضعيفان ويقوله وان كان صدقاً من حقه من
 والاعتبار المنع من صفته لغيره وقد كذا لها في كتب الكلاسيك والسمع مشكور بارادته
 في نهاية الوصول **افترس** لما ذكرنا على مطلوبه شرع في ذكر ما يارصا وهو محتمل للاختلاف
 احد ما عقلية والاخرى معجبة اما المحجة العقلية فتعبر بها ان يقول انما العباد اضطراباً

لا يَكُادُ رُبَّ مَالٍ يُخَصُّ وَهُوَ صَادِقٌ

ونفي كانت مستطارة في الحسن والنجس الضليان اما الاول فلان سبب كون قدوة
 الفعل كان ترجح الفعل على النزل اما ان يوقف على مرجع ولا يوقف على مرجع والثاني في
 الاستحالة ترجيح له على الكفر على الاخر لا مرجع واما الاول فاما ان يكون ذلك المرجع
 نون فعل الله والاولى في ان نقل الكلام الى الفعل ذلك المرجع الاخر فاما ان لم يرجع على تركه
 فمقتضاه ان كان سبب الترجيح من غير مرجع وان ترجح فعل الله المرجع الاخر ان كان من غير مرجع
 وهو في ان من فعل الله ان لم يرجع الى المرجع الاخر فاما ان لم يرجع وجب الفعل وان لم يفسد
 شمع الفعل لا قدرة على الواجب ولا على النجس واما الثاني في الاتفاق واما ان يفسد في غير
 ان يقال ان الحسن والنجس في حصول التعذيب في مثل الرسل في الثاني من فاعلم
 مثل بيان الملازمة في التعذيب لانهم لا يوجب على تقدير ذلك والحرام على تقديره فاعلم
 في الاصل في فاعلم ان يوقف على بطلان الرسل في تحقيق قبل الشرح ويحقق لوازمها مع النجس
 في ذلك في النجس والمذبح واما بيان بطلان الثاني فاعلم انهم لا يوجب على تقديره
 فاعلم ان التعذيب من دون بطلان الرسل والتعذيب من جهة الاولى بالنجس من صفات التعذيب
 كون فاعلم ان بطلان التعذيب وما ذكر من ابيان وهو بطلان كون التعذيب فاعلم ان بطلان
 الفعل والنزل على الاخر لا مرجع كما هو من السبع او من الرسل في هذا وما ذكر من ابيان وارجع هذا
 الدليل لزم في قدرة الله وهو مقتضى الاتفاق ومن جهة الثانية يقال ان التعذيب السبعة باكره
 في كتابه السبع في الرسل وهو الراد ما كانا سببين من حيث هو لا لا ولا التعذيب
 ويعمل الرسل في اشارة الى العقل في نسبة بينا باعتمادنا في الحديث والارشاد وهذا الاحتياط
 وان كان مرجع من جهة الاصل من حيث ان الاول ترجح تخصيص الثاني بما ذكرنا في الاصل
 باقائه في ما دل عليه نون الاحكام بالعقل ارجح من اجراء اللفظ على ظاهره ويقال ان يفسد لزم
 التعذيب للوجوب والتعذيب اما الضليان فاعلم ان العقل لا يقتضي ترتيب التعذيب على نزل الرسل
 وفعل الحرام بخلافه واما يقتضي ترتيب التعذيب على كونهما واما الضليان فاعلم ان التعذيب من الرسل
 الواجب وفاعل الحرام ولا يخرج عن ذلك من الوجوب والعزم وان قالوا استحقاق التعذيب
 هو اللازم لمسا لا نفس التعذيب قلنا فالابتناء نادت على نفي التعذيب لا على نفي الاستحقاق
 الذي هو اللازم من حكمه ولا يدل على نفي الوجوب واجبه لا يلزم من نفي التعذيب الى ما في نسخة
 وهو بطلان الرسل في التعذيب مطلقا لا احتمال التعذيب بعدها في تدبير الاول لزم

١٢
 يجب شكر الله تعالى لعموم المعرفة بعدم الفرق بينه وبين غيره في جود الامور التي هي
 فاعلم ان سبب ذلك في سبب المعرفة ولا في سبب المعرفة ولا في سبب المعرفة ولا في سبب المعرفة
 حيث وان كان ان كانت ما جاز في سبب المعرفة لان فاعلم ان سبب المعرفة ولا في سبب المعرفة
 فاعلم ان سبب المعرفة لا يجب كونه شكر ولا يستلزم فاعلم ان سبب المعرفة ولا في سبب المعرفة
 اجتهد ولا يمكن ايجاده على سبب الاستحقاق بدون الشكر في التعذيب في غير سبب المعرفة
 يجب ان يكون مع التعذيب في تقديره في تقديره في تقديره في تقديره في تقديره في تقديره في تقديره
 فاعلم ان على هذا القول فاعلم ان سبب المعرفة ولا في سبب المعرفة ولا في سبب المعرفة ولا في سبب المعرفة
 فاعلم ان على هذا القول فاعلم ان سبب المعرفة ولا في سبب المعرفة ولا في سبب المعرفة ولا في سبب المعرفة
 هذا الكتاب من كتاب الاول لزم يجب شكر الله تعالى لعموم المعرفة باجماع خلق الله تعالى
 شريان الملازمة ان العقل الصحيح فاعلم ان الشكر والمعرفة متساويان في رتبة الاثر في سبب المعرفة
 في حكمه فاعلم ان العقل الصحيح فاعلم ان الشكر والمعرفة متساويان في رتبة الاثر في سبب المعرفة
 غير مرجح وارجع واما بيان بطلان الثاني فاعلم انهم لا يلزم الا في سبب المعرفة ولا في سبب المعرفة
 كان الكلف ان يقول لهم لا يجب في الظرفي محكم لا في الشرع والشرع لا يستلزم لا يجب في بيان
 الا في الظرفي محكم فينقطعون بذلك وهو اللازم في الاصل فاعلم ان في كلامه له موضع يعرف
 ان جعل عدم وجوب شكر الله تعالى باجماع طوائف العلماء وجوب المعرفة مطلقا واستدل على
 للمقدم المذكور بعدم الفرق بينا وهو صريح في القول المذكور بان دل في هذا القول
 عدم وجوب المعرفة مثلا باجماع هذا اللازم اهم من الاول وفيه سبب لزم لعدم استلزام
 العام القاص في بيان بطلان الملازمة على خلاف طريقه في عدم وجوب شكر الله تعالى
 مثلا باجماع هو من مقتضى حقيقة فان هذا لم يذهب اليه ان وجوب الله وصرور ربه ولا يلزم
 من مقتضى العام لا يوجب ولا يكون في سبب المعرفة لزم يجب شكر الله تعالى باجماع
 كيفية لزم العلم المذكور لعدم ولا يكون من من المقدم ولا من ان في الثاني ان وجوب
 شكر الله تعالى معلوم للعقلاء على ما في نسخة وارجع في كل ما كان دائما في كل وقت
 واجب مثلا لما في نسخة فاعلم ان الكلف في سبب المعرفة على نزل الشكر في كل وقت وذلك
 الحرف يتبع عنه بالشكر قطعا واما الاخرى وهي ان كل ما كان دائما في كل وقت فهو واجب مثلا
 فمن معلوم بانها استحققت لاشارة ما في شكر الله تعالى لو كان واجبا بالعقل لا وجوب ان يكون

وبه المطلوب منه وانما يصح وصف الفعل بالاجرة الى انكس وقوله على وجهين الاول ان
 انما لا يقع الا على وجه واحد كما يعرف ولا يصح وصفه **بـ** هذا القسم ثالث ما جاء به من
 مجزى او غير مجزى وما كان مورد هذا القسم خاص من مورد في القسمين الذين تقدموا
 منها واعلم ان العبادة في حصة ثالثة يكون مجزى كما فعلت في اجرة الاركان والمشايد وثالثة
 يكون غير مجزى كالصلاة التي لا يشترط فيها ما يصح وصف الفعل بالاجرة لانه ان يقع في
 وجهين يكون باقيا بعضها مشتملا على مكة واعتبار بعضها كغيره كذا في كل ما فعلت لسانا
 فيكون كذا كغيره لانه لم يرد بالوجه فلا يوصف بالاجرة ولا بعد صلاية لا يقع الا
 على وجه واحد وانما يقتضيه هذا القول معنى كون الفعل مجزيا ان الاتيان به كاف في سقوط
 التعبد وانما يكون الفعل كذلك اي كافيا في سقوط التعبد في باقي الكلف متوقفا على جميع
 الامور المعينة ومن حيث وقع التعبد في معنى كونه غير مجزى لان الاتيان به غير كاف في سقوط
 التعبد وانما يكون كذلك اذا وقع لا على وجه الخط شرط وقال قوم الاجرة عبارة عن
 سقوط القصة فيرد بان سقوط القصة قد يحقق بدون الاجرة فيجوز ان يارة ان الكلف
 اذا اتى بالفعل مجزى عن بعض شرائط لم يات سقط القصة مع ان ذلك الفعل مجزى
 وقا في واجب بان المسقط للقصة هنا انه هو الموت لا الفعل فلا يصدق على الفعل ان
 للقصة مع انه غير مجزى **د** الرابع الوجوب بان ياتي في وقت سمي الاتيان او لو ان كان
 بعد وقت الضيق او الموعود سمي قضاء وان فعل في وقت لوقع الاول على وقوع من الفعل
هـ من صرح هذا القسم بعض من الذي قبله فلذلك احسن منه وذلك لان موضع
 التيمم السابق للعبادة مطلقا وجي عم من كونه سرقه ويجزى وقت من مع هذا القسم لسانا
 الموقوفة واعلم ان العبادة الموقوفة يوصف بكونها من هذه الاوصاف من الاداء والقضاء وانما
 لانها ان لم ياتي في وقتها لم يحدود سمي تلك الاتيان او كهي القصة والاعادة وان اتي بها
 بعد من رفع وقتها الموعود والمصير سمي قضاء وان اتي بها من نية لوقع الاول على وقوع من
 الفعل كغيره من شرط محبة واقتضاه بالمرسل سمي في تلك الاتيان اعادة فان اعتبرنا الوقت
 كان الاداء اهم من الاعادة مصفيا لان الاداء الاتيان بالعبادة في وقتها حلقا وهو اهم
 من كونه مسبقا ما تيار آخر وهو الاعادة او غير مسبقا وبعض الاصحاب لم يعتبر في الاعادة
 الفصل في الوقت على هذا يكون بينا وبين كل من الاداء والقضاء عموم من وجه لصدق طاع

الوقت دون قضاء او ان فعلت في الوقت ومع القصة وقت الاداء او فعلت في خارج وقت
 كغيره **و** ما اذا لم يكن مسبقا بان سرقه علم ان الله جعل حرمه لتقسيم الامانة ومن
 سرقها ان سرقه في وقت سرقه في وقت لا يوصف بالاجرة جعل حرمه لانه يكون
 مجموع **ز** وقد جنى كلف في الموعود من وقت التيمم لسانا **ح** لو لم يجعل قلة
 فعل من وجوه اخرى لانها في بعض النسخ وبمعنى ظهور جلاله فله حرم من كل سلامة
 تيات في بعض النسخ **ط** فاذن فزمان على ما تقدم لا يرد على من كلف في الواجب
 التيمم او لو لم يرد في اول وقت ولم ينفذ في وقت اخر في وقت يجمع معنى ان لا يتعدى
 وقتها فيتم في اول الوقت لانيان **ي** فلو اخره واثرا الى وقت اخر في وقت واحد
 يكون **يا** او قضاء في كل لزمان واحد من الاصحاب يكون لونه اذ **ب** في الطر بعد كذا
 في وقت واحد لكان قبل حصوله في وقت اخر حتى لو كرر يكون قضا الخبير وقت بسبب فله
 تيمم ولا يلزم سريان اجزائه وهو على اقل ما اذ او فله طاع ذلك الوقت فيتم في وقت
 او لا سقي لانه لا يفسد بعد وقت التيمم ولا يفسد ان حكم من مشروط في وقت واحد
 وظهوره **د** سقط من درجة الاجابة وفي كل حال كان جازيا في كل حال
 الاتيان بالواجب في اول الوقت مع طاعة طاعة بالسلامة والبقاء في اية فائت مرة في كل
 قبل حوزا في الوقت لم يصح لهم طاعة تيمم في اول الوقت **هـ** ثم نقضنا انما ثبت في
 وجوه بسبب وجوب الاداء مع عدم الاداء المانع وجوبه وذلك لان الصلاة حتى تجزى الوقت
 او مع عدم الوجوب لانه صلا كان ثم او شرا كما كان في اول الصلاة كما سافر ما علم
 للعدم قبل الزوال **و** **الرجوع في قول الفصل** لا يبي قضا الا اذا حصل بسبب وجوبه او بوجوبه
 وذلك على اثنين احدهما ان يحقق مع الوجوب ولم ينل الى جب كما فعلت في وقتها
 وقت فان فعلها بما بعد يكون قضاء والثاني ان لا يحقق مع الوجوب وهو على قسمين لان عدم
 تحققه اما ان يكون لا شاع الفعل في تلك الحالة معقلا كالصلاة من ان ايم طول وقتها فان صدق
 الصلاة مع في حال فومر مع اشتاقا معقلا او لا شاع شرا كما كان في وقتها فان صدق بجهام بها
 في حال صحتها مع شرا او كونها محض اشتاقا معقلا انما يبي من التيمم او لا يبي من التيمم
 اذا علم قد روى الى اهله في الزوال ان التيمم فان تحقق الصوم مع مكر عقلا وشرا كما كان في وقتها
 بوجه قبل الزوال لان المسقط للصوم من المسافر مستحق الى نفسه لان السفر فله اختيار في كل حال

ثم من لعمري استفاد الرض البري جميع هذا الاقسام بغير اضافة لوجود سبب الوجود فيها كانه
 معلوم والشهر حياض من ذوب خلايا البعض العتبات حيث يزعم ان الوجوه يتحقق بغير
 الصور وهو غلط فانها بغير ملامسة نزل الطلوع فكيف يكون واجبا لها وانما
 في السائر حيل القيد قبل انزل ولم يتناول شيئا من ذلك صوم ذلك الموضع
 فلو كان من مذهبه من جهة صوم لسافر شهر رمضان لم يتحقق في التمسك به القيد فيكون
 في قضاء الواجب ما يشبهه التمسك فلا يتحقق ذلك فيه الخالص العقل قد يكون من غير
 وهو ما جاز فاعلم ان قيام الغرض للمع او رخصة وهو انما يترتب في احوال ليس رخصة وقا
 الميتة رخصة وقا يجب الرخصة كالتأويل عند حروف الامكان ... هذا قسم من العمل باعتبار
 اقتران جرائمه بقيام الغرض للمع منه وعدمه ومن غير رخصة الى الرخصة والعزيمة وآمل ان العزيمة
 في اللغة مشتقة من الغرض وهو الغرض المؤكدة في قوله فني لم يتحقق من مائة من النمل
 يتم اولى الغرض لتأكد قصدهم في اكل النمل والهدى وانما يجب الامتناع في مائة ما جاز
 العمل لا مع قيام الغرض للمع من كماله حتى يخرجها وانما الرخصة في لغة مائة من النمل
 ومنه قوله لم يضره ان يجمع في النمل واصطلاحا عبارة عما جاز فاعلم ان قيام الغرض للمع
 من قبل احوال ليس رخصة لان حوزة لم يضره بل يتحقق الغرض منه وهو سبب تقويم الميتة وقد تفرق
 ان رخصته الوجوب كمال الميتة عند حروف الحلال من التمسك بها استنباطا للمعنى عند حفظ النفس
 واجب وهو من هذه الجينة عزيمة لا رخصة اذ لم يتم هناك بل على تجربتها استنباطا للمعنى عند حفظ
 نفس نعم رخصة من حيث اشكال الميتة على اجتناب المحرم وقد يكون الرخصة في كماله صوم
 اسقاطا لركعتين من الصلوة الدائمة في السفر ولا يتحقق ذلك لتأكد المذكور الرخصة في كماله
 لان انقصوا كمالها انما هو العمل لا راحة من قضاها ولو اردنا تعريف الرخصة مستقلا بحيث
 يتناول العمل والزل فلهذا الرخصة ما ايج للكل مع قيام ما يتحقق الغرض منه واللام في قوله هو
 كما لتناول عند حروف الحلال للمع والارادة بتناول الميتة المقدم ذكره في المقصد الثاني في
 اللغات وفيه نظر الى اول الواضع ذهب قبال الى ان اللفظ يدل على المعنى لذاته لا مستقلا يرجع
 بعض اللفظ بتمامه من غير مرجع وأطبق المحققون على بطلانه وانما يقتصر لارادة المختار او
 سق المعنى في رخصه اللفظ لم يختلفوا في الاشارة الى ابن خلدون على انما توفيقه لقوله ثم وعلم
 آدم الامساك طما وفي المختار لا يبينه وليس المراد الجارحة المخصوصة للاختلاف فيها بل ما يصدر

منافية لتمام السبب ولا يتناول الامساك ولا يتناول الامساك على انما يستلزمه
 ثم من لعمري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دل على سبق الغرض على العمل السابق على شريف
 قد عرفت في تقدمه ان من جاز ما في هذا العلم الغرضية هو استفاد من الغرض على انما
 القائلها على الوجه الذي يعلم ان الغرض لا يترتب من المعنى بل من العمل والاعمال وما كان
 الغرض وضع لمعنى الغرض في نفسه لا يترتب من المعنى بل من العمل والاعمال وما كان
 يتبعه من قبل هذا الغرض في العمل والاعمال في نفسه لا يترتب من المعنى بل من العمل والاعمال وما كان
 من غير جاز عنه وهذا كذا في كل ما ذهب اليه المحققون من ان ذلك لا يترتب من المعنى بل من العمل والاعمال وما كان
 اربابنا من ارجع خلافا لبيان بيان وجماعة من المعتزلة حيث ذهبوا الى ان الغرض لا يترتب من المعنى بل من العمل والاعمال وما كان
 لمعنى الغرض والمعنى الغرض على بطلانه ولا يترتب من المعنى بل من العمل والاعمال وما كان
 ما يورثه من تباينه بل من التماسك الطبيعي بين الغرض والعمل وكان انما يتبع العمل على الغرض لا يترتب من المعنى بل من العمل والاعمال وما كان
 دون حيث يترتب من تباينه من مائة من النمل والهدى وانما يجب الامتناع في مائة ما جاز
 الى ان الغرض في ان المعنى في الراجح مطلقا والرجح لما ارادوا المراد من الغرض في الغرض والمعنى
 من شأنه ان يرجع بل يرجع الى المعنى في هذه حال فلو ان الغرض لا يترتب من المعنى بل من العمل والاعمال وما كان
 ميز واجبا لوجود قوه ولما كانت الغرض مائة من كل لفظ مع المعنى في راحة جنة يتحقق ما
 بل من نوع وهو الغرض او المراد من المعنى او اللاحق وهو الذي يتحقق من الغرض على المعنى
 الغرض من الوضع والمعنى اشار الى ذلك وجدا بالبحث من تعيين ان وضع لفظ الرض ومقد
 اعتلقت الناس فيه فذهب الى كسر الاشارة الى ابن خلدون وجماعة من المعتزلة الى ان الواضع هو
 الله ثم والعلم بالوضع مستقار من التوفيق الالهي لبيان الوجوه او قل اصوات وروايتهم في
 او جماعة او خلق فلم يزد في ان اللفظ المعين هو وضع المعنى ذهبوا وذهبوا وذهبوا
 وجماعة من المتكلمين الى انما اصطلاحه لمن واحد من جماعة لتفرد على وضع هذه اللفظ
 لما يبين ان قرون الاصحون معهم ذلك الوضع بالقرآن والاشارة كالاصل في قوله
 الاصحون انما لغرض الضروري الذي يعلم اصطلاحه توفيقا والى في اصطلاحه في
 القاصي او بكر والغرض في اكثره معنى المتأخر اجمع الاصلين على التوفيق بوجه ذكره
 لفظ الاول في نفسه وعلم ام الامساك طما دل على ان الامساك توفيقية ويكون الاصاوار كحركة
 كذلك لانه لا قابل للحرف ولان الاسم مشتق من الغرض في الامساك فالحاجة الى ما

١٩
 القول بانها ثانياً على ما مر من ان مقتضى هذا الموضع الى شرح التعريف المذكور في الكتاب
 المفرد والركب كما المر من مقتضى زيادة اللفظ الدال بالحققة الذي لم يقصد بجزءه الاول
 جنس مناه حين هو جنس في السطح من حقيقة الدلالة بجميع اهل تصنيف الدلالة بالحققة قد
 صفت فائدة وفيما الذي لم يقصد بجزءه الدلالة بجميع ما يتركب من اقسامه وفيما على من مناه
 مثل عبادته على ما خارج من مقتضى ان مقتضى هذا الدلالة تكون على من مناه وفيما هو
 جزو لا ينفك عن الحيوان الذي هو حال كونه على من مناه في مقتضى بجزءه الدلالة على من
 مناه ليس لا ينفك عن من مناه فان كان كذا الحيوان في المثال المذكور من مناه هذا العلم لم
 يقصد به الدلالة اصلاً بل من الدلالة على من مناه والركب في المثال المذكور وهو الذي
 بجزءه الدلالة على من مناه حين هو جنس كذا في ما لم يقصد به من مناه من هذا المقتضى
 ان اللفظ الواحد قد يكون مفرداً او مركباً لكن في ما ليس كعباده والحيوان المتعلق واما
 ذلك فيجيب جدياً على ذلك اللفظ او لا ينفك عن اللفظ والركب فيجب ان ينفك التعريف
 من حيث هو كذلك والا انفق كل مناه في مقتضى ومع هذه الزيادة ينفي عن التعريف
 المذكور من اجزاء ... والمقتضى جزئياً ان مقتضى مقتضى من الشركة وكل ان لم ينفك
 مقتضى مقتضى ان مقتضى مقتضى من مقتضى الشركة في اي من ان ينفك في مقتضى مقتضى
 يكون ذلك مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 من ان ينفك في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 الشركة لا ينفك عن مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 سواء مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 من الاول وهو كل مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 هي بالاضافة الى ما في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 كل جزئ في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ينفك مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 فان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 بمعنى ان الاعم من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 المعنى وكذا فان اللفظ الموضع المعنى الجزئ في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

القول بانها ثانياً على ما مر من ان مقتضى هذا الموضع الى شرح التعريف المذكور في الكتاب
 المفرد والركب كما المر من مقتضى زيادة اللفظ الدال بالحققة الذي لم يقصد بجزءه الاول
 جنس مناه حين هو جنس في السطح من حقيقة الدلالة بجميع اهل تصنيف الدلالة بالحققة قد
 صفت فائدة وفيما الذي لم يقصد بجزءه الدلالة بجميع ما يتركب من اقسامه وفيما على من مناه
 مثل عبادته على ما خارج من مقتضى ان مقتضى هذا الدلالة تكون على من مناه وفيما هو
 جزو لا ينفك عن الحيوان الذي هو حال كونه على من مناه في مقتضى بجزءه الدلالة على من
 مناه ليس لا ينفك عن من مناه فان كان كذا الحيوان في المثال المذكور من مناه هذا العلم لم
 يقصد به الدلالة اصلاً بل من الدلالة على من مناه والركب في المثال المذكور وهو الذي
 بجزءه الدلالة على من مناه حين هو جنس كذا في ما لم يقصد به من مناه من هذا المقتضى
 ان اللفظ الواحد قد يكون مفرداً او مركباً لكن في ما ليس كعباده والحيوان المتعلق واما
 ذلك فيجيب جدياً على ذلك اللفظ او لا ينفك عن اللفظ والركب فيجب ان ينفك التعريف
 من حيث هو كذلك والا انفق كل مناه في مقتضى ومع هذه الزيادة ينفي عن التعريف
 المذكور من اجزاء ... والمقتضى جزئياً ان مقتضى مقتضى من الشركة وكل ان لم ينفك
 مقتضى مقتضى ان مقتضى مقتضى من مقتضى الشركة في اي من ان ينفك في مقتضى مقتضى
 يكون ذلك مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 من ان ينفك في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 الشركة لا ينفك عن مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 سواء مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 من الاول وهو كل مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 هي بالاضافة الى ما في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 كل جزئ في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ينفك مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 فان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 بمعنى ان الاعم من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 المعنى وكذا فان اللفظ الموضع المعنى الجزئ في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

[illegible]

منها وجوه واقرها مثل روية ثلاثين والفرقة الثلاثة والوجود كالاسم النسخ لا يحق
 الروي فان ذلك الاسم لا يرد للوجود النسخي ومن التوهم اذ قد تصور نخبه ايقود يور
 اسود والاسم المميز لا يفرق من الاسم الوجود فان كل اسم على لمية فهو مرام له الوجود الكلي
 وكيفية كذا في الاسم النسخي فكل واحد من هذه ما لا يكون له منية كذا هو كذا والاسم في
 يد ان يكون سريرا في الوجود النسخي والوجود في الوجود وبعبارة اخرى هو ما سئل الوجود
 لنفسه بغيره او صفة كغيب المحذور **والثاني** اللفظ ان لم يستقل للمادة على معناه فهو لا يرد
 انما هو غير متصل ان دل بصفة على الزمان المعين والاسم لا يرد **الثاني** هذا هو القسم الثاني من
 تقسيم الاسماء وهو القسم اللفظي الفردي للكل من التثنية الاولى في مادة الكلام وذلك ان يقول الله
 ما لا يستقل للمادة على معناه بل يقتضي دلالة على اقسامها المعنوية او يستقل اي لا يحتاج في
 دلالة على معناه الى اقسام اللفظ والاول المادة اعني الحرف كفي وعلى فان معنى كل منها لا يفرق من المعنى
 المعين معناه بل يقتضي في فهم معناه الى ضم لفظ آخر اية كالتفرد في الدار او على السطح والكل
 اما ان يدل بصفة وذا من على ان المعين من الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحاضر والمستقبل
 او الاول الفعل كقام ويقوم وسبق فان كلاما من هذا النكت مستقلة بالدلالة على معناه مع
 دلالة بصفة على الزمان المعين من الازمنة الثلاثة والثاني الاسم كرجل ووزن وفارس فانها بقدر
 الدلالة في الفعل على الزمان المعين بصفة لا يحتاج في الدلالة على الزمان المعين بصفة لخرج ما يدل على
 الزمان المعين بوجه كاسم اليوم وغدا فاما اسمع دلالتها على الزمان المعين فلو امكن ذلك لغير
 لنا لغز الاسماء في تعريف الفعل من تعريف الاسم فيكون الاول غير مطرد والثاني غير
 محقق **الثالث** اللفظ والمعنى ان اخذوا العلم والخبر من شخص المعنى والمترجم ان نشأ
 افزادوا المشكل ان اختلف بالاولوية والاقضية والاشدية ومتابلاتها وان كثيرا في المباني سوا
 فخذوا الموضوعات كالغدير او كالفات والصفة وان اخذ المعنى خاصة فهو المزداف وان اخذ
 اللفظ خاصة فهو المترجم ان وضع لفظا ما لشيء الى كل واحد منها والمجل بالصفة اليها سوا بحيث لا يخلو
 ان وضع لاحدها لم يستعمل في الثاني ان لم يخل فيه والاسم المقتول الغزاة والعربي والشرع ان
 وكان القول لما سئل المترجم ان لم يكن لمناسبة **اقول** هذا هو القسم الثالث من تقاسيم الاسماء وهو ما
 نسبتها الى ما ياتي بالاعاد والتعدد والمقادير بما فيها المعاني المدلول عليها بالمعاني ودون التخصيص والذكر
 واعلم ان اللفظ المعرود ومعناه اما ان يتحداه ان يكون اللفظ واحدا ومعناه واحدا ويكثر لعل ان يكون

ونفي بالذات خلف حاصل على تقدير عدم الكون من معنى تقديره ونفي بالذات كذا على تقديره
 من معنى تقديره فليس هو الذي هو كذا بل هو كذا لا يكون نفيًا عنه كونه بل كونه لو قدر
 وأما التقاض فهو ان يحد من الكلمة ما كان مضافا اليها كذا كانت جارية على حقيقتها كقولنا
 في مثل قوله فانه وفي كل الفرة محو الكلمة على حقيقتها واما مع هذا استقصا بحيث لا يخلو
 الفرة على الجواز اما ان يخلو من كل الفرة من مضمونها او يخلو الى غير ذلك منها بل لا يخلو
 حاشا وانما هو انما لم يخلو من كل الفرة فان كان في الفرة فان كان في الفرة ولا يخلو ولا يخلو
 فذلك لفظه على تقديره فلا يخلو من كل الفرة ولا يخلو من كل الفرة ولا يخلو من كل الفرة
 النصوصه وهي التي هي من نوعها اهل الفرة وهي احد عشر منها اطلاق لفظ السبب على السبب اما اذا
 مثل في الحجاب والقبائل مثل الاربعة والصورة كلفظ الفرة على البدل فان الفرة من غير
 الصورة لا يكون حيث ان الاثر الصادر من اليد لا يكون الا بوسط الفرة فكانت كالجسم الذي لا ينفك
 الا بغيره من نوعه وطلول الفرة بها كقول الصورة البدنية في المادة والمادة في الاستعمال في الفرة
 يد لا بد ان الامر الفريه ينفك فلهذا الامر يد واما الفرة فكيفه السبب فلهذا الفرة كذا واما
 كانت الفرة في الفرة من كل الفرة وعلو في الفرة كان لها في الفرة علاقة بالذات والذات
 الجواز في الفرة من باقي الاقسام بـ مكسره وهو تسمية السبب باسم كونه المرض السبب من الفرة
 التي باسم تسمية السبب السبب اسما واليد حار واسم هذا بالمستعار تسمية التي باسم هذه كونه
 جزء السبب تسمية وجزء الفرة ان عددا ناكرا لغيره وجزء السبب تسمية شفا في السبب في
 هذه مثل ما اعتدى عليكم تسمية التي باسم كونه كذا في الفرة ان اسود وان كان بعضه احمر
 كونه ومكسره كلفظ الفرة ان على ابعاضه وهذا اول من مكسره لا يخلو من كل الفرة وان العكس
 تسمية التي باسم باقوله كونه تسمية انما رب بالسكران تسمية التي باسم ما كان عليه فصار له
 فخصه بالضرر وهذا على رأي الاشاعرة واما الفرة فنفذهم ان هذا الاطلاق حقيقة كما
 نفذهم تسمية التي باسم جواره تسمية المزاولة الحرة على الجمل ولو تروى في اسم نفس الجمل تسمية التي باسم
 متعلقه تسمية الحرة قال البحث السادس ولا يشترط فيه النقل للانتقال الى النظر في العلة
 وانما علة الفرة تسمية لا علة المعنى والامر يحصل بالذات والعلية بان كذا في الشرعية والعرفية
 لم يستعملها اللغويون في معانيها مطلقا اعني بانها خرجت عن كونها مرييا وانشاء بخلاف
 الانسان والابن والعكس وشبكة الصيد والجواب ان ذلك الاطلاق مجازات لغوية لا مستعملة

انشاء امره في شقين
 مبداء كونه في الفرة

انما تسمية لا مجازا

في معانيها اجل ان يسمي مع اصحابها فان كان اللفظ في معنى معناه ووجه الاستعمال
 فيما يتعلق بالغير على معنى سخطا لاصحابه في المعنى في معنى معناه على معنى معناه
 في كل صورة في النقل عن اهل اللغة اسم كونه في معنى معناه في معنى معناه في معنى معناه
 جامعة منهم غير الذين الرزقي الاول ولا كذا في معنى معناه في معنى معناه في معنى معناه
 يوصفون بها من قبل لو كان النقل من اهل اللغة شرط في الفرة في الفرة في الفرة في الفرة
 بين المعنى المجازي والحقيقي لو كان النقل كافيه كذا كان كذا في معنى معناه في معنى معناه
 اليان في البطلان فاللفظ شرط في الفرة في معنى معناه في معنى معناه في معنى معناه
 بحره ضد الباطنة من غير فقه في النقل وفي كان كذا في معنى معناه في معنى معناه في معنى معناه
 فلا بد انما قلت رايت اسما وعينت به الرجل النجاشي ليحصل السبب والباطنة بحره اجازة الفرة
 دون معناه فقلت لو سميت بالاسم لم يدل على مجازة لفظه لانه من الفرة الى مزية الاسد
 فينال انما يحصل الباطنة والتظيم الفرة ان من الفرة ما علة منقولة كذا في معنى معناه
 وقد ياتي في ذلك يقال هذا الجمل فانا انما هو اسد كما قال الله تعالى فانه من هذا الجمل
 كريمة واما انما في فلفظان صدق الفرة على معناه لا يحتاج الى نقل بل هو من جزيه في تسمية
 فقول لو كان النقل عن اهل اللغة شرط في الفرة لما وجد الفرة من دون النقل لما في الفرة
 مثلا ما لا ينفك من فلفظ لا سخطا لوجود الشرط ومن دون شرطه واما بيان بطلان ذلك في
 بيان ما تقدم اننا انما في الشرعية والعرفية مطلقا اي لا حقيقة ولا مجازا ولم يستعمل في
 فيما لا ذلك منقول على فلفظ المعاني ومن فلفظ طعاما انهم لم ينصروا في معنى المعاني
 الاول لو لم يكن الجواز شرط في نقل اهل اللغة لما كانت علة في النقل فلفظ في الفرة في الفرة
 فلفظ المعاني بطلان فلفظ في فلفظ من جزيه في الفرة ان من كونه مرييا لا شفا على كونه مرييا
 لما تقدم انما في لم يكن النقل عن اهل اللغة شرط في الفرة بل هو من جزيه في الفرة في الفرة
 فلفظ المعاني في الفرة في الفرة في الفرة في الفرة في الفرة في الفرة في الفرة في الفرة
 فلفظ المعاني في الفرة في الفرة في الفرة في الفرة في الفرة في الفرة في الفرة في الفرة
 فلفظ المعاني في الفرة في الفرة في الفرة في الفرة في الفرة في الفرة في الفرة في الفرة

فينا

فلفظ

فليجوز ان النسبة الى معين او الى معنى واحد باعتبار ضمني وتبع باعتبار رويته وتبع
 الحقيقة مجازا عن قولنا استوفى الجواز حقيقة عروية كثيرة قد اشتمل هذا البحث على
 اول بيان الجواز على خلاف الأصل وبيان على قوله او جبه اوله لو لم يكن كذلك لم يحصل
 حالة التماثل باللفظ التي هي الجواز بل يكون المراد بها ان الثاني بعد فالتقدم شرطاً للضرورة ولا يوجب
 ليس اصلا اي لا يحال على الحقيقة اجا فادراكه على خلاف الأصل اي مرجعها كان سابقا للحقيقة
 وبعيد وسامع اللفظ من جهة الجازي والحق في ذلك يقولون شيئا من الابداع والاشياء
 واما بطلان الثاني في الجواز واما بان اللفظ لا يخرج من القرينة فلما ان محل الحقيقة هو على
 بجائز او عليها سا ولا على واحد منها او الاشارة الى ان بعض متعين الاول اما بطلان
 الجواز فلا بد شرط وجود القرينة وحيث انقضى ان في ذلك الوضع لو لم يحل اللفظ عند تجر
 القرينة على بجائز كان الجواز حقيقة او لا معنى للحقيقة الا ذلك ولما بطلان حله عليها سا فلا
 الوضع لو قال احلوا عليها كان اللفظ حقيقة في الجوز ولو قال احلوا على هذا او على ذلك كان
 مستلزما والتقدير خلاف ذلك واما بطلان عدم حمل على شيء منها فلا بد من تعطل اللفظ
 للماضي بالملات فظهر من حمل على الاول وهو المطلوب ثانيا ان الجواز يتوقف على تعطل اللفظ من
 موضوعه الى غير علاقته فيها لولا حاله يستدعي اوجه اكثر ومنه او لا معنى وقوله من
 وعلاقته بين المعين والحقيقة التام يتوقف على الاول خاصة فكانت ارجح واعلم ان قولنا الجواز
 على خلاف الأصل يعنى من معيار اعتداه ان اللفظ اذا اطلق مجردا عن القرائن كان اعتقاد
 السامع ارادة حقيقة من ارجح من اعتقاد ارادة بجائز وثانها ان ادراكنا اللفظ ايضا مستقلا
 في معنى معين كان اعتقادنا كونه حقيقة في ذلك المعنى ارجح من اعتقادنا كونه مجازا والفرق
 بين عذرين المعين بخلاف المعنى الموضوع لللفظ معلوم في الاول واما الاحتمال في ان اللفظ
 من ذلك اللفظ هل هو ذلك المعنى او معنى اخر مناسب له وفي الثاني المراد من اللفظ معلوم
 الاحتمال انما هو في كون موضوعه الاول مناسباً والمباين الاول لان على الاول
 الثالث يدل على المعنى الثاني الثانية اذا ادرك اللفظ بين الحقيقة المرجوة فلهذا استحال ان
 لم يقع جميعا الى حد الجواز والارجح اكثر استعمال الذي لم يبلغ اشتهاره الى حد الحقيقة
 قال ابو حنيفة الحقيقة المرجوة اولي بثبوت الاول لولا قبل اشتهار الجواز كذا ثبت بعدم
 بالاستصحاب وقال ابو يوسف الجواز الراجح والى الطرفين رجحانه وقال اخرون لا يحصل التما

لان كونه من حقيقة واللفظ المذكور يرجع الى الاخر من وجه وهو مرجع من وجه عرضي
 وهو اعتبار اللفظ وهذه السلف على التي فيها وجه كون الجواز ملافاً للاصل في ادراك
 العمل بالجواز من حيث اللفظ اذا كان مسلوفاً للحقيقة بدون هذا الوجه في انفسه من وجه
 الثاني ان في ان اللفظ الى الحقيقة يكون حقيقة وقد يكون مجازا كما ان اللفظ الى حيز الجواز
 فان اللفظ الاسد بالنسبة الى السمع حقيقة هو النسبة الى الرجل النجاشي مجازا وبما ان في معنى
 فالتقدم على وضع الشئ لان كونه حقيقة في ذلك المعنى ارجح كونه من غير ذلك في اللفظ وكذا
 مجازا اذ يوجب كونه من غير وضع اللفظ الى وضع الجواز ببياننا من ان هذه اللفظ مسلوفاً
 للهمزة بالنسبة الى الدعاء فانه حقيقة بالنسبة الى وضع اللفظ من مجازا بالنسبة الى وضع الشئ وكذا
 التماثل الى الصلة السريعة الى الحقيقة قد يميز مجازا بالنسبة الى الاول الجواز ببياننا
 اللفظ في بناء الحق في حيث يصير متوقفاً على حقيقة دلالة على حقيقة انفسهم قرينة اليه واما الثاني
 فيكون استعمال اللفظ في المعنى الجازي ويستدعي حيث يصير مجازا الى اللفظ عند ادراكه مجردا
 الزيادة فيقلب الحقيقة المعنوية مجازا عن قولنا الجواز المعنوي حقيقة عروية الفصل الثاني
 في تقييد الاموال وهو من عشرة اوجه واقعة من جهة فارجح اعتقاد المستشرقين وسبق كون
 اللفظ حقيقة واحدة مع اعتقاد الجواز المماثل يكون المراد من الحقيقة ومع اعتقاد تخصيص
 الى كل تلك الحقيقة ويجعل في اللفظ الاول ادراك التماثل بين المستشرقين واللفظ
 اول كثرته والحصول الثاني اسامع القرينة فالجواز واحد من اللفظ حقيقة واحدة من جواربه
 المستشرقين لعدم التماثل فان القرينة ارجح من حمل السامع على ما دل عليه والاولى في قولنا
 فيقع في اعتقادنا ولتوقف الجواز على الوضع والفعل والعلاقة والمثل على الاول وكثرة الاستعمال
 في المستشرقين والجواز وكثرة التفسير كثره الفياق والجواب الجواز كثره ارجح من عدمه
 اذا اطلق مجردا عن القرائن والقرائن المعينة لا بد من حمل على حقيقة وملك حقيقة قد يتجدد
 حيث لا محل للفظ عليها لوجود قرينة ارجح من عدمه انما من ذلك اللفظ ومع بقاء ذلك
 معظما لا يمكن باحدا من جهة الحقيقة الخالصة للاصل اعني الاشارة الى الفعل والجواز والاسما
 والتخصيص يجب على الاصل في البحث من لولا اشارة الى اللفظ عليه ثم قد يميز باللفظ بارجح
 احد تلك الاحتمالات يجب من اولوية الباقي وحكما الى ان يبقى الثاني منها بحيث من اولوية
 احدها وهذا الصل لهذا الغرض واعلم ان المتفق لا خلاف في المعنى من اللفظ انما هو متاخر

من الجواز انما هو على حقيقة
 وبعيد

هذه خمسة لا يخرج لما الاول فظا على تقدير احوال الجوارح احوالها متساوية لا يمتنع من ان يكون
 متساوية القدم ولما الثاني فلا بد ان يكون اشتراكا في معنى واحد لا في معنى مشترك كما كان في حقيقته
 فاذ اشتق من اشتراك الجوارح والاشراك كان المراد من اشتراك الحقيقة وانما اشتق من اشتراك الحقيقة كان المراد
 باللفظ كل تلك الحقيقة فيحصل كالقصور من اطلاق اللفظ وهو ثم معناه فانه لا يمتنع
 في العلم سلا على ان معارضة هذه الاحتمالات الخمسة عشر لان احدها خاص كقول من الاربع
 الباقيين وهي اربع معارضة ثم نقاض واحد من تلك الاربع كقول من الثلاثة الباقيين بعد ذلك
 الثلاث معارضة ثم نقاض واحد من تلك الثلاثة كقول من الباقيين بعده وذلك معارضة
 الباقيين معارضة احد الباقيين صاحب وهي معارضة واحدة المعارضة الاولى معارضة الاشتراك والمجاز
 والمجاز اول وذلك كلفظ الكساح فانه يحتمل ان يكون مجازا في حقيقته في العقد فيقول
 يكون منسب كما ينبغي ان يكون في اللفظ ولا تكون كما كان اياها كذا في اللفظ على تقدير من هذا
 الاب على ان يكون في اللفظ على حقيقته عند الجزم من القرائن وعلى الثاني لا
 يدل لاحتمال ان يكون المراد من الكساح في اللفظ على ان يكون في اللفظ المشترك على حقيقته
 معا عند الجزم من القوة فاجمع المص على ذلك بوجهين الاول ان الجواز كذا من الاشتراك فاما
 من جميع اللفظ اللغوية والعرفية والشرعية عرف ان المجاز منها اكثر من الاشتراك فاما
 دليل ان الجواز انما ينافي حاصلة عند اطلاق اللفظ مع المجاز اياها مع القوة الدالة
 عليه فيهم السامع معناه وانما مع مدعاه فيهم حقيقة ذلك اللفظ ولا كذلك الاشتراك فيقول
 الجواز لا ينافي عند الجزم من القوة الدالة على عدم معارضة كان الجواز اولي واقرب من هذا ان
 معارضة وذلك من وجوه الاول ان الاشتراك بمنزلة موجب للوقوع في الحقيقة وفيه من
 مراد التكلم من اللفظ والمجاز من المعاني فكان الاشتراك اولي بانه ان اللفظ المشترك اما
 يوجد مقترنا بايدل على تعيين المراد من الجواز من ذلك فان كان الاول فهم السامع المعنى المعنى
 للتكلم وان كان الثاني توقف لم يحل اللفظ على عدم معارضة على التبيين بل فهم ان القدم من
 منه في الجملة وهو امر واقع فلا غلط في فهم على التقديرين واما المجاز فقد مراد من اللفظ
 من القوة المعينة فلهذا السامع على الحقيقة التي ليست مقصورة للتكلم فينتج في اللفظ ان
 المجاز يتوقف على الوضع الاول والنقل والعلاقة والمشتك لا يتوقف الا على الاول منها هو
 الوضع فكان اول المعاني ان يكون اللفظ مشتركا بوجه كثير المعارضة كمنه الاستفاق من

الله لا يشترط
 في اشتراك
 في اشتراك
 في اشتراك
 في اشتراك

باشتراك في معنى واحد فلا بد ان يكون اشتراكا في معنى واحد لا في معنى مشترك كما كان في حقيقته
 فاذ اشتق من اشتراك الجوارح والاشراك كان المراد من اشتراك الحقيقة وانما اشتق من اشتراك الحقيقة كان المراد
 باللفظ كل تلك الحقيقة فيحصل كالقصور من اطلاق اللفظ وهو ثم معناه فانه لا يمتنع
 في العلم سلا على ان معارضة هذه الاحتمالات الخمسة عشر لان احدها خاص كقول من الاربع
 الباقيين وهي اربع معارضة ثم نقاض واحد من تلك الاربع كقول من الثلاثة الباقيين بعد ذلك
 الثلاث معارضة ثم نقاض واحد من تلك الثلاثة كقول من الباقيين بعده وذلك معارضة
 الباقيين معارضة احد الباقيين صاحب وهي معارضة واحدة المعارضة الاولى معارضة الاشتراك والمجاز
 والمجاز اول وذلك كلفظ الكساح فانه يحتمل ان يكون مجازا في حقيقته في العقد فيقول
 يكون منسب كما ينبغي ان يكون في اللفظ ولا تكون كما كان اياها كذا في اللفظ على تقدير من هذا
 الاب على ان يكون في اللفظ على حقيقته عند الجزم من القرائن وعلى الثاني لا
 يدل لاحتمال ان يكون المراد من الكساح في اللفظ على ان يكون في اللفظ المشترك على حقيقته
 معا عند الجزم من القوة فاجمع المص على ذلك بوجهين الاول ان الجواز كذا من الاشتراك فاما
 من جميع اللفظ اللغوية والعرفية والشرعية عرف ان المجاز منها اكثر من الاشتراك فاما
 دليل ان الجواز انما ينافي حاصلة عند اطلاق اللفظ مع المجاز اياها مع القوة الدالة
 عليه فيهم السامع معناه وانما مع مدعاه فيهم حقيقة ذلك اللفظ ولا كذلك الاشتراك فيقول
 الجواز لا ينافي عند الجزم من القوة الدالة على عدم معارضة كان الجواز اولي واقرب من هذا ان
 معارضة وذلك من وجوه الاول ان الاشتراك بمنزلة موجب للوقوع في الحقيقة وفيه من
 مراد التكلم من اللفظ والمجاز من المعاني فكان الاشتراك اولي بانه ان اللفظ المشترك اما
 يوجد مقترنا بايدل على تعيين المراد من الجواز من ذلك فان كان الاول فهم السامع المعنى المعنى
 للتكلم وان كان الثاني توقف لم يحل اللفظ على عدم معارضة على التبيين بل فهم ان القدم من
 منه في الجملة وهو امر واقع فلا غلط في فهم على التقديرين واما المجاز فقد مراد من اللفظ
 من القوة المعينة فلهذا السامع على الحقيقة التي ليست مقصورة للتكلم فينتج في اللفظ ان
 المجاز يتوقف على الوضع الاول والنقل والعلاقة والمشتك لا يتوقف الا على الاول منها هو
 الوضع فكان اول المعاني ان يكون اللفظ مشتركا بوجه كثير المعارضة كمنه الاستفاق من

في اشتراك في معنى واحد فلا بد ان يكون اشتراكا في معنى واحد لا في معنى مشترك كما كان في حقيقته
 فاذ اشتق من اشتراك الجوارح والاشراك كان المراد من اشتراك الحقيقة وانما اشتق من اشتراك الحقيقة كان المراد
 باللفظ كل تلك الحقيقة فيحصل كالقصور من اطلاق اللفظ وهو ثم معناه فانه لا يمتنع
 في العلم سلا على ان معارضة هذه الاحتمالات الخمسة عشر لان احدها خاص كقول من الاربع
 الباقيين وهي اربع معارضة ثم نقاض واحد من تلك الاربع كقول من الثلاثة الباقيين بعد ذلك
 الثلاث معارضة ثم نقاض واحد من تلك الثلاثة كقول من الباقيين بعده وذلك معارضة
 الباقيين معارضة احد الباقيين صاحب وهي معارضة واحدة المعارضة الاولى معارضة الاشتراك والمجاز
 والمجاز اول وذلك كلفظ الكساح فانه يحتمل ان يكون مجازا في حقيقته في العقد فيقول
 يكون منسب كما ينبغي ان يكون في اللفظ ولا تكون كما كان اياها كذا في اللفظ على تقدير من هذا
 الاب على ان يكون في اللفظ على حقيقته عند الجزم من القرائن وعلى الثاني لا
 يدل لاحتمال ان يكون المراد من الكساح في اللفظ على ان يكون في اللفظ المشترك على حقيقته
 معا عند الجزم من القوة فاجمع المص على ذلك بوجهين الاول ان الجواز كذا من الاشتراك فاما
 من جميع اللفظ اللغوية والعرفية والشرعية عرف ان المجاز منها اكثر من الاشتراك فاما
 دليل ان الجواز انما ينافي حاصلة عند اطلاق اللفظ مع المجاز اياها مع القوة الدالة
 عليه فيهم السامع معناه وانما مع مدعاه فيهم حقيقة ذلك اللفظ ولا كذلك الاشتراك فيقول
 الجواز لا ينافي عند الجزم من القوة الدالة على عدم معارضة كان الجواز اولي واقرب من هذا ان
 معارضة وذلك من وجوه الاول ان الاشتراك بمنزلة موجب للوقوع في الحقيقة وفيه من
 مراد التكلم من اللفظ والمجاز من المعاني فكان الاشتراك اولي بانه ان اللفظ المشترك اما
 يوجد مقترنا بايدل على تعيين المراد من الجواز من ذلك فان كان الاول فهم السامع المعنى المعنى
 للتكلم وان كان الثاني توقف لم يحل اللفظ على عدم معارضة على التبيين بل فهم ان القدم من
 منه في الجملة وهو امر واقع فلا غلط في فهم على التقديرين واما المجاز فقد مراد من اللفظ
 من القوة المعينة فلهذا السامع على الحقيقة التي ليست مقصورة للتكلم فينتج في اللفظ ان
 المجاز يتوقف على الوضع الاول والنقل والعلاقة والمشتك لا يتوقف الا على الاول منها هو
 الوضع فكان اول المعاني ان يكون اللفظ مشتركا بوجه كثير المعارضة كمنه الاستفاق من

والاعتقاد في حق جنة في الرجل ينفذ ولا ينفذ الا في حق من جند خيلها لانها على الامور
لا يقال ان يكون المراد من النكاح المذكور في الآية الرجل والاولى لان النكاح في حق الجاهل
على ما ياتي في الجواز جبر من الاستدلال على ما تقدم وانما جبر من الجبر في حق من ذلك النكاح في حق
لانها سائر في الجواز لفظ الصلوة في حق من يكون سقلا من من حق من حق وهو الدعاء
على الصلوة الميسرة في حق من يكون خلاف لفظ الصلوة على الشرعية جاز من باب جبر
الكل باسم من صفاته في اولى لان النقل من حق على اتفاق اهل اللسان عليه وهو مستحق خلاف الجاهل
المتوقف على وجه العلاقة وهو ينسب اليه النقل من حق على اتفاق اهل اللسان في الجواز لفظ
فكان يولد في ما لها معارضة الجواز النقل في قول لا يجوز مع البرايل في مخالفة الامور في الجواز
لغواه فهو تقدم الربا فيقول الامر بالي اللغة الزيادة في قول في العقد المنفرد في الاول
في الكلام انما ينفذ اخذ في حرم احواله في الثاني اولى احسن ما ذكرناه من بيان مرجع الجواز
على النقل من كون النقل من حق على اتفاق اهل اللسان والاحكام ليس كذلك بل يكون في ذلك في الثاني
الكلام عليه في توقف النقل على فتح الوضع الاول والاول في حق من خلاف الاحكام والاحكام
التخصيص للنقل كمن لم يشر وجعل له البيع فلو قال لفظ البيع من من حق لكل معارضة وماذا في حق من
الناس وخص الشارع ما كان جازما لا كان في الشرايط الشرعية فقال الآخر في الشارع من
من من حق من الجواز في المعارضة للامكان والشرايط الشرعية كان في الاول لان التخصيص اول
من الجواز على ما ياتي في الجواز اولى من النقل على ما تقدم والاول من الاول من ثني اولى من ذلك
التي في حقها معارضة الجواز للاصا كمن لم يشر في نقل القرية فانه يحمل احواله في حق
واسئل اهل القرية ويحمل الخلاف لفظ القرية على انها جاز انتم في كوي باسم الخاوي فاستأوى في
لا يباح كل منها الا في حق حارفة له عن الظاهر في هذا الاستدلال بظرفه لا يشر من ثانيا في الاجاب
الى القرية الصارفة للفظ عن ظاهر عدم مرجحان احدهما على الاخر فان التخصيص هو وكل سائر
الايجاب المذكور مع ثبوت مرجحان على كل منها في حق ان الاصا اولى من الجواز لا يباح الجواز الى
كل من الوضع السابق واللاحق والعلاقة واستثناء الاصا من ذلك وسائر ما حارضة التخصيص
الجواز كمن لم يشر في حق التخصيص المزمع بالمشركين من عدا اهل الذمة فيكون جاز من باب
نسبة الجواز باسم الكل فالاولى لان النقل من حق التخصيص على تقدير وجه القرية الدالة
بغير وعدها اما الاول لفظا وما الثاني فلا يشر في النقل على من يشر في حق من النقل

بجواز الجواز في حق من جند خيلها لانها على الامور
لا يقال ان يكون المراد من النكاح المذكور في الآية الرجل والاولى لان النكاح في حق الجاهل
على ما ياتي في الجواز جبر من الاستدلال على ما تقدم وانما جبر من الجبر في حق من ذلك النكاح في حق
لانها سائر في الجواز لفظ الصلوة في حق من يكون سقلا من من حق من حق وهو الدعاء
على الصلوة الميسرة في حق من يكون خلاف لفظ الصلوة على الشرعية جاز من باب جبر
الكل باسم من صفاته في اولى لان النقل من حق على اتفاق اهل اللسان عليه وهو مستحق خلاف الجاهل
المتوقف على وجه العلاقة وهو ينسب اليه النقل من حق على اتفاق اهل اللسان في الجواز لفظ
فكان يولد في ما لها معارضة الجواز النقل في قول لا يجوز مع البرايل في مخالفة الامور في الجواز
لغواه فهو تقدم الربا فيقول الامر بالي اللغة الزيادة في قول في العقد المنفرد في الاول
في الكلام انما ينفذ اخذ في حرم احواله في الثاني اولى احسن ما ذكرناه من بيان مرجع الجواز
على النقل من كون النقل من حق على اتفاق اهل اللسان والاحكام ليس كذلك بل يكون في ذلك في الثاني
الكلام عليه في توقف النقل على فتح الوضع الاول والاول في حق من خلاف الاحكام والاحكام
التخصيص للنقل كمن لم يشر وجعل له البيع فلو قال لفظ البيع من من حق لكل معارضة وماذا في حق من
الناس وخص الشارع ما كان جازما لا كان في الشرايط الشرعية فقال الآخر في الشارع من
من من حق من الجواز في المعارضة للامكان والشرايط الشرعية كان في الاول لان التخصيص اول
من الجواز على ما ياتي في الجواز اولى من النقل على ما تقدم والاول من الاول من ثني اولى من ذلك
التي في حقها معارضة الجواز للاصا كمن لم يشر في نقل القرية فانه يحمل احواله في حق
واسئل اهل القرية ويحمل الخلاف لفظ القرية على انها جاز انتم في كوي باسم الخاوي فاستأوى في
لا يباح كل منها الا في حق حارفة له عن الظاهر في هذا الاستدلال بظرفه لا يشر من ثانيا في الاجاب
الى القرية الصارفة للفظ عن ظاهر عدم مرجحان احدهما على الاخر فان التخصيص هو وكل سائر
الايجاب المذكور مع ثبوت مرجحان على كل منها في حق ان الاصا اولى من الجواز لا يباح الجواز الى
كل من الوضع السابق واللاحق والعلاقة واستثناء الاصا من ذلك وسائر ما حارضة التخصيص
الجواز كمن لم يشر في حق التخصيص المزمع بالمشركين من عدا اهل الذمة فيكون جاز من باب
نسبة الجواز باسم الكل فالاولى لان النقل من حق التخصيص على تقدير وجه القرية الدالة
بغير وعدها اما الاول لفظا وما الثاني فلا يشر في النقل على من يشر في حق من النقل

وهو مستحق في حق من
بجواز جبر في حق من

اول

مع ذلك لا يخفى في غير ما ذكرناه من الضيق على من لم يستطع فهم بعض المعاني، ذهب إلى أنها
 في الحقيقة هي من غيرهم أبو الحسين البصري لم يشركه في القول في استعماله المذكور وبين الخوا
 الصفة وبين الشان والظرف والحق الاول في انما كانت حقيقة في غير القول انما هو صرح
 كونه حقيقة في ان لا يشترط في غير ذلك كونه في خلاف الاصل وانما القول بان حقيقة
 الفعل لا يمتنع بان اهل اللغة يستعملون اللفظ في غير ما كان كذلك في حقيقة قول الاول
 وهذا في غير القول انما هو في الحقيقة والموت لما اشترط فيقولون في ذلك انما هو في الحقيقة
 بالامر بغيره في القول انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 في الحقيقة في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 والاول في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 جدي في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 امره في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 الاستعمال في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 فيما احسن منها ولا يكون في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 جزية في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 كونه في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 حقيقة لا يستلزم الثاني الاشارة وهو مرجع بالنسبة الى الجواز والاول ان لا يدل على الامر
 وانما يجب ان يمتنع من استعمال لفظ الامر في الفعل ويجوز ان يكون المراد في الآية الاولى القول
 الاول ان لا يدل على امره في الفعل لكن لا يمتنع ان يمتنع من استعمال لفظ الامر في الفعل
 شأنه في الآية الثانية في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 ذلك يدل على قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 كل البصر في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 ومن المعلوم ان ليس كذلك في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 بان الاستعمال الدال على الحقيقة انما هو المجرى من القرائن وهذا ليس كذلك فان ادعوا في هذه
 الصور الجارية عن القرينة الدالة على ارادة الفعل من ان يكون الفعل مراد ان يطل انما هو

فانما هو المحقق على من فهمه بان قال هذا الامر لم يدع السامع ان هذا الامر مراد في قول
 هذا الامر بالفعل انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 من انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 الى انهم وكما ان كان حقيقة في امره في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 المسمى في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 واحدا في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 البتة الثاني في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 عاقل وهو غير الصيغة لعدم اختلافه باختلاف الفات في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 الثاني مع اختلافه وهو في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 بالطاعة الكاف ولم يرد ما لا يمتنع من عدم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 لعمري انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 للرب المنع من عدم ارادة الطاعة من الكافر والعلم لا يؤثر في المعلوم في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 في هذه المسئلة المذكورة في كتبنا الكلاية وفي قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 الفعل اختيارا والطلب والارادة متساويان في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 وبعد من قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 المحض من قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 هو النبي ويخرج ما ليس بطلب من قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 فصل بين قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 وغير ذلك من قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 اذا الامر في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 كما اعتبر حاجة من قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 وقولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك
 هذا هو الذي ذكره في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك الوقت في قولهم انما هو في الحقيقة في ذلك

ليس هو الطلب المدلول عليه القول لا نفس القول الدال على الطلب ولا نفس القول المدلول عليه
 كنهه بان اللفظ الدال على طلب الفعل على سبيل الاستعلاء كما في اللفظ جئت فيجب ان يكون اللفظ
 قد اقبل على طلب الفعل اذ لا يدل على طلب الفعل كالجواب والنجب وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 كالجواب فيقول على سبيل الاستعلاء اجمع ان يكون اللفظ الدال على طلب الفعل كالجواب والنجب
 اللفظ اية لا لا تقص في خبره بل في قول المتن ان لفظة سبيل اطلاق لا في خبره كالجواب
 كما كانت فانه يدل على طلب الفعل وهو المخرج من المكان في المثال الاول والثاني في مثال الثاني
 وعلى قول الثاني ان اياها ما يقابل الفعل في نفس الامر في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء
 على قول الثالث جئت فيجب ان يكون اللفظ الدال على طلب الفعل كالجواب والنجب وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 ومثل المسكون اما سبيل اية في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 على طلب الفعل كالجواب والنجب وهو جازم لا يدل على طلب الفعل كالجواب والنجب وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 ثم حقق من طلب الفعل في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 فانه في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل كالجواب والنجب
 لان الامر من جهة اقسام اللفظ اية في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 او ابل الاصولين بعد ذلك في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 به وجوده في باعتبار كون كل من الامر والماوراء شقان الامر في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 به يكون وهو في تعريفه الطاعة بانها اية في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 فالتعريف في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل كالجواب والنجب
 التعريف في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل كالجواب والنجب
 مع كذا في الامر على كذا في الامر اما الثاني فلصدق الامر على الصيغة الصادرة من الادنى الى الاعلى
 استعلاء مع كذا في الامر المذكور عليه وايضا في لفظه اية في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 فكيف ان الحد يدور على ان هذا الطلب امر معلوم لكل عاقل لا يمارى به في وجوده في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 فيما يدور بين طلب الفعل وطلب الترك وبين الطلب والنجب وهذه ايات كونها معلوما او غير معلوما
 للصيغة الدالة على خبر الدليل للدلول ولان الصيغة مختلفة بحسب اختلاف اللفظ واللفظ
 والطلب ليس مختلفا في من ذلك في اخبار الوجود الصيغة مختلفة من الطلب من صدور جازم
 والنام والحاف فيكون هي اياه والاولى في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل

مؤيد

نعم وانكر المعترضة وزعموا ان الطلب عبارة عن ارادة المأمور وهو لفظ ثان في رتبة الامارة في
 معقول التام وحيث كانت الامارة في الغاية لا تدرك الا في الامارة من المصلحة فيجب ان يكون الطلب
 الامر المتداول بين الناس والعام بل في الاستعلاء وضع اللفظ الظاهر المشهور لا في غير معقول
 او في غاية القاطع بل الواجب كونها من مضمون في اللفظ الثاني المتعارفين وانما لا يشاؤون وجود الاول
 لغيره امر الكافر الذي علم من عدم الظاهر ولم يجر حاشه كونه في الاستعلاء والاطراف انما هو
 جهلا وانما هو وانما يكون مراد الصيغة انما في حاشه وجود الامر من دون الارادة في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 للطلب من دون الارادة كونه الطلب لا نفس الامر ولا رايه انما هو في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 لا يدرك الطلب لا امره بل في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل كالجواب والنجب
 لا يدل على مضمون الارادة والامر ما الظن احد الذي اتقاه هو ليس ولا ما سبيل الارادة في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 من المطلب انما هو ان الامر بان من الطلب يكون الاستعلاء لا في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 امره بالطلب ولا رايه في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل كالجواب والنجب
 بالامر يدرك الامر في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل كالجواب والنجب
 ان يامر في حاشه الامر في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل كالجواب والنجب
 من وجود الطلب من دونها ما تقدم في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل كالجواب والنجب
 مناسرة امره ما هو في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل كالجواب والنجب
 عنه والاستعلاء في هذه المسئلة اعني عدم اقتضاها علم عدم الاشاع في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 في كنهه الكلامية ومن الثاني ان الامر بالامر المنفي الا ان امره في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 لا يدرك الطلب ولا الطلب به مع انه عارض في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل كالجواب والنجب
 يستفهم ان امره في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل كالجواب والنجب
 عبارة عن مجرد الطلب او الارادة بل من جهة جزمها الطلب الارادة وج لا يلزم من ثبوت الارادة
 فاشع الامر انما هو الامر من الارادة لاننا انما نعلم من قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 لا يدرك الطلب لا امره كذا لا يطلب الارادة والطلب بان في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل
 الجواب عنها واحد هو انما هو في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل كالجواب والنجب
 موضع تعريفه لان قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل كالجواب والنجب
 اتفاقا وان كان وفي حاشه الامر في قوله اية في قوله على سبيل الاستعلاء وهو جازم لا يدل على طلب الفعل كالجواب والنجب

شأن

لان لا يسنون جميع الامور ولا يسنون كل عبادة فاما ما تقدم ذكره من
فيمتد الى ما قبل من واما ما من غير تكرار فانه لا يمتد الى ما قبل من
من الصغرى واما ما من غير تكرار فانه لا يمتد الى ما قبل من
الانتماء والاستعمال وما من غير تكرار فانه لا يمتد الى ما قبل من
من التكرار يقال ان من لا يسنون في وجوه من التكرار
التميز بين تكرار وقال آخرون انه لا يمتد الى ما قبل من
وهو يحصل للشيء لما حصل من التكرار الكافي وهذا هو المطلوب
وايضا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
لفظا ومنه انما يكون اما لا وعاءه لا يمتد الى ما قبل من
الوجه ان التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
والكراهية وما من غير تكرار فانه لا يمتد الى ما قبل من
الوجه ان التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
ومن الملاحظ ان التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
وايضا ان التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
مخصوصا ان التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
الوجه ان التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
استلزامه لا بد له من وجه على وجهه ولا تكرار لان التكرار لا يمتد الى ما قبل من
على التكرار الثاني ان التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
من التكرار والثاني ان التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
فانه لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
حيث يكون توجها بلا مرجع وانما التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
من غير تكرار ولا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
يصح ان يقال ان التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
بعد هذين القولين تكرار ولا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
تكرار عارضا عن التكرار لا فائدة اصل الامر افاده التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من

الامر عند التكرار التكرار الثاني بعد التكرار فانه لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
الوجه ان التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
فقطا من التكرار فانه لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
وايضا ان التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
كان تكرار التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
الوجه ان التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
يكرار التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
شكرا والوجه ان التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
تكرار التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
الوجه ان التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
منه يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
على التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
يكون التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
استلزامه لا بد له من وجه على وجهه ولا تكرار لان التكرار لا يمتد الى ما قبل من
من التكرار الثاني ان التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
فانه لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
حيث يكون توجها بلا مرجع وانما التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
من غير تكرار ولا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
يصح ان يقال ان التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
بعد هذين القولين تكرار ولا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من
تكرار عارضا عن التكرار لا فائدة اصل الامر افاده التكرار لا يمتد الى ما قبل من التكرار في كل ما يمتد الى ما قبل من

قوله

قوله

لجندون او جيل حكم السكون عندي اصل و بين حكم غيره كونه محل الاشياء كالزوال لكونه في
قائما كانت خفيفة الموزنة و احتمال وجوبه في زمانه و بين ان كانا وصفين
من غير ان الحكم غنيا للعلية و لا يبعد تخصيص المذكور في الحكم في قولهم لا يمتنع ان يكون
خفيفا سلاق ولا في قولهم ان ختم سلاق جينا فاجزا لان تخصيصه بالعادة و ابعده عن حكم
بوصف في جيل بدل على غير ما زال في وصف في غير ذلك **فصل** في هذه فروع على ما تقدم الاول
الوصف المعلق على الحكم ان كان هذا لئلا الحكم تنقضي بغيره عدم ذلك الحكم غنيا للعلية فان جاز في
ما يبعد وجوبه و وجوبه في جيل بدل على الحكم لو كان تابا حال عدم ذلك الوصف كانا
ان لا يمتنع ان يكون هذا اصلا و مرجع اولا التقدير كونه محل لئلا الوصف او يمتنع ان يكون
الوصف فلا يكون ذلك الوصف يخص به عدله بل العلة لحد الامر ان الوصف و اما
له و قد يمتنع ان الوصف هل له حق و قد ينظر فان على الشرع مقتضات و علامات على الاحكام و قد
مينا و لا يمتنع من عدم علامته الحكم و يمتنع سقا لكن لا يمتنع ان يكون ذلك الوصف على ذلك العلم
بجمله على تقدير استناده الى ما خالفه ان كان كون الزنا على لائحة الذم لا يمنع كون الرقة على هذا
و كذا في العمل الصالح فان كون النسر على المنع الماشي لا يمنع كون النار على له نعم اذا حكم
شخصيا استحال في جيل بشيئين على جيل البدل اذا كانتا على معنى الزور و هو ظاهر انما لا يمتنع بدليل
التميز باعتبار ان التقييد بالوصف اما يمتنع في الحكم من غير علة اذ الميزة لا يمتنع سبب باعتبار
معاير لذلك التي لا يمنع ظهور السبب الباعث للغير فلا كافي في قوله و لا يمتنع ان يكون خفيفا
و يمكن ان يكون الباعث على التقييد مع العرب كما كان ابتداء و من قول لا و قد عرف التفرع
هذا ساقط في كون التقييد في الحكم عن المكوث من كافي في قوله و ان ختم سلاق جينا فان
حكم من اهل فان الباعث على التخصيص هو المادة لا الخلق لا يجري غالبا الا عند الشك في وقوعه
او احتمال يتبع حصول الظن بكون سببه في الحكم عايدا و كافي في قوله و لا يمتنع ان يكون خفيفا
من ضانكم الذي دخلتم بين وكذا لو كان التقييد لسؤال سائل كالقائل في سائر الغنم ركن خال
جينا في سائر الغنم ركن في هذه الصور و اما هنا يتبع حصول الظن بكون التقييد في الحكم طاعة التقييد
الثالث الحكم المعلق على وصف في جنس هل يقتضي ثبات ذلك الحكم من غير عمل الوصف في غير ذلك الجنس
كافي في قوله في سائر الغنم ركن فانه يقتضي هذا القائلين بدليل الخطاب في الزن عن معلومة العلم
مقتضى في الزن عن معلومة الغنم و الاول لا قال به بعض فقهاء السلفية و اكثر الفقهاء و هو الحق

ثم حكم

تستدل به و على ذلك ما هو من الخطب من غير ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
لغيره و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
الحق عليه في من يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
متغيرا عليه في من يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
خ على ما في من يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
ما بعد ما في من يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
والا في من يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
لا بعد ما في من يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
و اما في من يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
بالشك في من يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
قد افيد بكون خريم الا في قوله و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
جلد الزنا كمن لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
اشبه هذا البت على ان لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
حق بغيره و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
هذه جملة ما في من يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
خلافا لاصحاب الجيزة و جاز من استأخروا ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
قد صرحوا في البطلان و جاز من استأخروا ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
في البطلان و جاز من استأخروا ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
الحق باو يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
و ان يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
و ما بعد الا ان يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
ان ذلك مما عرف من الشرط الدلالة لا من الشرط الا ان يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
ان تصور و جاز من استأخروا ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا
فانه لا يمنع من وقوعه حكمه في هذا الحكم السابق و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا

و قد بينا في الاصل ان حكمه لا يمتنع ان يكون له في القول المعروف ان حكمه متغيرا

على وجهه من سلب مطلق الوجوب ومن الثاني بان يخرج المبدأ المجزئ وقد دفع سلبه فاصح للمبرع وهو الكو
 الخاطيء قال في الدين والتكليف في معرفته على حصول طس القلب فان غلب على طس جاعته ان يوافق
 بذلك مقتضاها وان غلب على ظنهم ان غيرها لا يقوم به وجب عليهم وان غلب على طس كماله ان لا يقوم
 لا يقوم به وجب على الجميع اي وجبا على الاميان وان غلب على طس كل طائفة ان يفرم بقومهم سقطت
 عن كل فرد من تلك الطوائف وان كان يلزم ان لا يقوم به احد لان تفصيل العلم به غير ممكن لاسيما اذا
 غير ممكن انما المكن تفصيل الحق وفي هذا كلام بطون والتكليف لو كان موافقا على حصول الحق سقط
 بمقتضى حصول الشك في قيام الميزة وهو شرط اتفاق وسقوط الشك من الكلف والمصداق على الثاني ان
 يتغير يقوم به ثم والا لما جاز ان يتصلح به الغرض ولان السقوط انما هو قيام الميزة انما هو حصول
 السقوط الذي هو حصول الميزة فان الميزة يقوم بالعلم بالكون في قياسه بالنسبة الى الماهول
 الظن الغالب بان الميزة قائم به فيمكن ان يترتبة له لا يسقط العلم عن الثاني ان يتغير العلم بالكون
 معلوم والمسقط العلم عن العلم لا يرتفع الظن وهو سقوط يحصل العلم الغالب بقيام الميزة
 بشرط استناد ذلك الظن الى ما جعله الشارع حجة كشهادة العدلين ووثيقة كالتفصيل المستدل به في الفاسق
 ان كان قد علم ان العلم قد علم هذا البحث على الذي قلناه ان اولي لان الكلام هنا في احد الانقسام اللاحقة للا
 باعتبار الماهول والنسب وهو ضروري في الامر وما قبله من الانقسام اللاحقة للا باعتبار اثنين وثلاث
 النسب الماهول وهو غير ضروري في الامر **قال** البحث الرابع ملائم الواجب المطلق وهو ان
 واجب ويخصه الذي هو بالسبب لا لم يجب لم تكليف بالاهل او غيره من الواجب عن كونه
 والثاني منه بط فالعلم شرط بيان الشرطية على تقدير تلك الشرط ان واجب الفعل لم الاول والا
 الثاني اجمع السيد بان السبب عند وجود السبب واجب لاحد وجوه الشرط والاهل بالشرط عند
 حصول الشرط جاز التكليف بخلاف السبب المتع معه عند وجود السبب فانه يكون واجبا فلا يمنع
 به ولو اذ كان خارج عن محل التناع **قول** لما منع من العلم عن ان تمام الوجوب شرع في البحث عن احكامه
 اللازمة له لتحقيقه وانما غايتهم الاول على التباين لتعده التحقيق على الارتفاع وهذا باللائم الوجوب
 وهو الوجوب على اللازم العبدى وهو التجريم وجعل ما ذكره من هذه الانقسام على الاولين ان تجزئ
 الثاني مختلفا سلبه لوجوب ما توقف عليه واعلم ان الواجب على تبيين امره ما يكون وجوبه شرعا
 بامر من الله على الامور العبدية في التكليف كالزكوة والعنف وجوبا على حصول المال واجبا لتوقف وجوبه
 على الاستطاعة وثانها ما لا يكون كذلك وهو الواجب المطلق كالصلوة الواجبة في حالتي الطهارة والحد

لا يتصور ما شرطه بالضرورة والاول لا يتصور في عدم وجوب ما يتوقف عليه ذنبا وجوبا وحكما
 في الثاني فذهب الى المقتضى وانما امر في وجوب ما يتوقف عليه الواجب المقتضى من ان كان شرطه
 شيئا اذ لا يتصور مقتضى التكليف ونقصه في الترتيب والى ان مقتضى ان كان ما يتوقف عليه ذنبا وجوبا
 كونه واجبا وان كان شرطا لم يكن واجبا وانما الحق الاول وهو انما رتبة واجبه على ان لم يكن واجبا ثم بعد
 الامرين وهو انما يتوقف بالاجتناف من وجوب الشرط من كون واجبا والشرط في مقتضى ما يتوقف عليه
 ان ما يتوقف عليه ذلك الواجب المطلق اذ لم يكن واجبا حاد تركه مع ما لو بقي ذلك الواجب واجبا بل كلفه
 ما لا يتحقق الا حصوله من عدم ما يتوقف عليه كونه متعلقا بالشرط اذ لم يكن مقتضى الواجب الا بقوله
 المقتضى من كون واجبا مطلقا وما لا يتحقق الا من مقتضى الكل على وجه نظر ما اذا تعلق ما هو يجوز الفعل
 حال عدم ما يتوقف عليه ليس الاول لازما لاننا في غير ما يلزم من عدم ما يتوقف عليه عدم ذلك الثاني في مقتضى
 ايضا فاذكر في بعضه وارد على مقتضى اجاب ما يتوقف الواجب عليه فاما اجابا فلا يستلزم وجوده بل يجوز
 عدمه فلا مقتضى مقتضى عدمه وان مقتضى التكليف بذلك الواجب ان لم يتحقق ما لا يتحقق والامر مع
 عن كون واجبا وما هو جازم من هذا هو جوابا وان مقتضى ان وجوب الفعل قد يتحقق حال عدمه
 عليه ذلك الفعل لان مقتضى في ذلك الحال بل في الحال التي بعده اعني حال وجود ما يتوقف عليه الفعل ومع
 لا يلزم منه التكليف ما لا يتحقق وبشكل على هذا قول الاشاعرة والظاهر ان مقتضى ان التكليف بالشرط
 ما شرطه فليها آنچه السيد المرتضى يرجع على ملاهيب اليه اسبق لجزء الاول من مدواه وهو استلزام اجاب
 الشيء اجابا حريصا ان مقتضى حصول السبب بحسب مقتضى ان وجوب السبب عند اتفاق وجود السبب
 لا يخرج عنه مقتضى وجوده بل هو سبب ما على الثاني وهو عدم اجابا الشيء اجابا شرطه فذلك مقتضى
 لا وجوب تحقق الشرط كما لا يتصور بل يمكن ان يقع وان لا يقع فاذ التكليف بان يقع الشرط
 عند اتفاق وجود الشرط بقاء العترة عليه والجواب ان هذا التفصيل من الاثر خارج عن مقتضى
 لانه اذا كلف بان يقع الشرط عند اتفاق وجود شرطه كان التكليف به مشروطا بوجود ذلك الشرط لا مستلزما
 وليس كلامه فيه بل في وجوب الشيء مطلقا ثم نقل الى ان مقتضى ما ذكرنا ان السبب اذا اذن الله مقتضى
 وهو على سائر ما استلزم اجابا بوجه الله اجابا بغيره للسبب الذي هو شرطه فلو لم يستلزم
 ذلك السبب فذلك ذلك مقتضى ان مقتضى اجابا في ذلك الحال ان لم يتحقق ما لا يتحقق وان لم يتحقق
 ولا اعتبارا بالعرف بل كذا قال ومن هذا الباب اجابا بالصلوة عند اشتباه القبلة في الترتيب واستلزام
 المشقة لاختلافه ولو لم يبين التعلق فلا يمتنع احتل غير ما يلزم والاباحة لان الوجوب ملاصقا بجهة

وكره

لا يمكن انكره كما كانت وما كان الا في وجود الطوف وجوب الودي قلنا وان لم يكن مستقرا
 وكرهنا اعتبارا بقاءه في الاكثر المذكورة وكذا قال السيد محمد بن طه في التوب ولا بد من هذا الداد
 فدخل في هذا الموضع من عدمه على الجاهل في عدمه على الدخول وجوابه ان السلام في الصلوة الشخصية في الدار
 المعصية وهو التذلل من غضب والصلوة بها طاعة لله تعالى في الامور التي امر بها الله تعالى في هذه
 هذه الصلوة ما هو واجب الا في الغضب ما لم يجر كونه مبيحا عنه وقت ذلك الصلوة في الاكثر
 المذكور في هذا الموضع فانما هو في الامور التي لا تعلق بها الصلوة في الاكثر كالتكبير والصلاة في الطهارة
 الشخصية بل هذا الصلوة في جوف الودي وضع اليها هذا الصلوة في جوف الطهارة والصلوة في الطهارة
 هذا الصلوة في مكانا شامعا قال لا يخلو بغيره الصلوة في الموضع ولا يمنع المارة بصلوات في الجادة وما
 باقيا من هذا الامر غير ان لا يترتب الصلوة في الدار المصنوعة على ان يكون من وجوب
 الى بطلان الصلوة في الاكثر ككرهه في المثال المذكور في هذا الموضع فان جعل الدار ليس من امره كونه
 بجدارها كانت في مكانا في الدار المصنوعة فانما اجزا الصلوة فيها وفيه نظر فان سبب كراهته ان كان
 لا يما الصلوة في الاكثر المذكورة ساء في الغضب اليه الصلوة في الدار المعصية وان كان منافقا
 لم يكن انكره من لا يترتب الصلوة في ذلك الموضع وهو بطا افاقا ولا تنقل الكلام الى الصلوة في وجوب
 كراهته فلهذا قد اجتمع بين وصف الوجوب وكراهته في عازلة واحدة وما يتبادر ان على ما منع من كونه مذكورا
 بسبب كراهته **فصل** في الخامس من الامور التي يستلزم منها الصلوة في وجوب وجوب وجوب وجوب
 من الترتيب والصلوة في وجوب في الامور التي لا يكون صلوة فيها وجوب وجوب وجوب
 الباع بعيد وكثير من ذلك في الكرام ليس عليه وجوب الصلوة في وجوب الصلوة في وجوب الصلوة في وجوب
 والمسافة فان حوزا الزل ياتي الوجوب واجاب ان الصلوة في وجوب سبب الوجوب **اول** قد قيل
 هذا البحث على مستلحقين الاول ان الامر بان يترتب الصلوة في وجوب هذا العام والمراد بهذا العام تركه
 التي التي يترتب على قدر من الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 تركه بالذات في الاستلزام في الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 التام في ذلك الموضع فيكون من الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 اليه واجبه اليه بان لا يترتب على وجوب وجوب تركه في الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 والى على وجوب من امره بان يترتب فان الامر بان لا يترتب على وجوب تركه في الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 المكون من هذه الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد

انما هو

وقد ان

ولا يفي بالتي من هذا الامر وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 بالجملة في وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 اجمع السيد في وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 من الاستدلال في وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 بطر الاستدلال في وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 على الاستدلال في وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 كون الامر بان لا يترتب على وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 من الترتيب في وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 والحركة في وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 ياتي في الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 وما التفتاة فيه من وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 على الصلوة بالذات المستلزمة في ان ما يجوز تركه لا يكون صلوة واجبا في ذلك الموضع
 بعض النسخ اما الكسبي في عدم ان الباع واجب لما احتجنا فقال في وجوب الصلوة على الوجوب والصلوة
 مع جواز تركه في وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 وانما احتج الكسبي بان الباع ترك الحرام وترك الحرام واجب في ان الباع واجب وجوب الباع في وجوب تركه
 الباع ترك الحرام في وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 خلو المكلف من الاضطرار والترك وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 عاود بعض المتأخرين وهو ان ترك الحرام لا يترتب الا باحد هذه الاحوال فيكون له هذا الامور واجبا
 ويجزم الكسبي كون هذه الروايات في وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 والحرام وهو جواز الاجماع واعتدله بالامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 كما ذكره في الصلوة في الدار المعصية واول الاجماع بان هذه الاحكام لا تترتب الا في وجوب تركه في وجوب
 قطع النظر عن وقت ترك الحرام على احتج النسخة على قولهم وهو وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 لما يقين بان الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 حكم الشرع في وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد
 نصا في وجوب تركه في وجوب الامور التي لا يكون معنى الاضطرار المناهضة لذلك التي كايها مثلا فانه يتردد

والجواب ما تقدم من المناقاة بين وجوب الشيء وجواز تركه فلو تحقق في شيء لازم اجتماع المتنافيين
 وانزع ولا انزالهما واجب فلو كان الفعل واجبا لزم تحليف بالابطال ونزع حول لا بد لهم في
 الآية الاولى وجوب العدة من الايام المتعددة لئلا يتحقق في تحقق وجوب العدة على تحقق
 الوجوب كما تقدم وهو الجواب عن التميز وهو ان الشيء في متعارف لا يدل على كونه بدلا من غيره
 انما يفرض على الجواب انما ذكرناه من ثبوت الثاني بين الوجوب وجواز الزيادة فيكون فلا يباح
 بأشكال هذه المداوات المتعددة لظن الضيف مع عدم المعاصر **والجواب** ان السامع اذا سمع الوجوب
 بين الجواب ان الشيء لجواز وهو الذي هو موجودا بالاضافه وهو الشيء بهيكل ان يكون معارضا لا يقع
 في كونه لا يستلزم نزع جميع اجزاء الشيء الفعلي بان الجواز بالشيء لا يقع بالاضافه الى الام لا يوجب
 الزيادة القيد وهو ما جاز لا يخلل كافي المندوب او عدمه كافي الواجب فلا يفي بدونهما
 والجواب ان السامع يرفع احد القيدين فيجب **القول** لما دفع من البحث عن الاحكام اللازمة
 للوجوب حال تحققه شرعا في الحكم لا في حال عدمه وهو نزع واعلم ان وجوب الشيء اذا نزع هو في
 جواز ان لا يذهب في الدين واتباعه اليه من غير الفرائض والمتم اختارها من غير الدين في الجواز
 وتقرير ان بين الشيء الجواز موجودا والمانع من تحققه وجوب القول بتحقيقه الاول فلا ان يكتفى
 وهو متحقق للوجوب على ما تقدم والوجوب مبنية مركبة من جواز الفعل وانع من الزك لا يكون متضا
 لكل منهما كون الشيء للركب متضا لكل فرد من افراده اذ هي نفس الزك وما كون المانع متضا
 فلا ان المانع كذا متضا حكم الاصل ما عدنا من الوجوب وهو من صياح لا لانية لانا ما يتضي ونع
 المركب من الجزين المذكورين ونع المركب قد يكون برفع جزية معا وقد يكون برفع احداهما نزع
 منها والعام لا يدل على الخاص مطلقا فلا بد ان لا يلحق الوجوب على رفع الجواز فلا يكون مانعا من
 المطلوب واما الثاني فقد اعترضه المانع في الباب بالمتن من جواز الذي هو من شأن الوجوب
 والباح لان رفع المركب قد يكون برفع جزية معا ومن بقاء الشيء لان التعدي بانه مستنسخ فلا يفي
 متضا نقضا وكذا في زوال احد الجزين كافي في اشغال المركب لا يلزم من قطع جزءا من الاجزاء
 وضع المركب قد يكون برفع جزية معا ومن بقاء الشيء لان التعدي بانه مستنسخ فلا يفي متضا نقضا
 كون زوال احد الجزين كافي في اشغال المركب لا يلزم من قطع جزءا من الاجزاء لوجوب رفع المركب برفع ذلك
 الاجزاء او برفعها معا وفي نظره فان بقاء الجواز لا يحقق متضا ولا في الاصل لست اراه ذلك في الاصل
 بالتحقق قوله التعدي بانه مستنسخ فلا يفي متضا نقضا نقضا التعدي بانه نزع الوجوب لا يلزم المانع

ربما

فيتم

نزع

نزع

القول ان السامع اذا سمع

هو متضا للوجوب لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه
 من الزك قوله وكذا في زوال احد الجزين كافي في اشغال المركب لا يلزم من قطع جزءا من الاجزاء
 وضع المركب برفع ذلك الاجزاء او برفعها معا وفي نظره فان بقاء الجواز لا يحقق متضا ولا في الاصل لست اراه ذلك في الاصل
 من ثبوت التعدي بانه مستنسخ فلا يفي متضا نقضا نقضا التعدي بانه نزع الوجوب لا يلزم المانع
 هو استلزام ارتفاع السور لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه
 الامر من نزع او باحاد او بغيرها قلت لا استلزام ما يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه
 شرط وليس كذلك فان انقضاء الوجوب بغيره من غير ان يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه
 ارتفاع متضا على الامر لوجوا اذا نزع ارتفاع شرع متضا على قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه
 بين انما الوجوب ان يكون الشيء بالاضافه الى رفع الكون من سبل وتترك من اوله الى الامم من حق
 الواجب والمندوب والباح وهو رفع الكون من انقضاء اوله الى رفع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه
 الواجب ثبوت الكون في الزك وهو ما قص لرفع الكون من الذي هو من مفهوم جواز الشيء المذكور
 والثاني لا يكون متضا لافضل بغيره وهو لما في الكون في الزك كافي الوجوب لوجوه من كافي الدورس و
 الباح وهو ما يفي افضل ثبوت الكون في انقضاء الرفع هذا الفصل الرفع للشيء لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه
 فصل والجواب ان من استلزام ارتفاع هذا الفصل ارتفاع الجس والاعلم ذلك ان لو لم يفي قطع هذا الرفع
 الفصل المتراحم غرض اصل الامر فلا ان الجس من الرفع الى الفصل من غيرتين ولا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه
 الكون في الزك بوجوب تحقق عدمه وهو الفصل الامر والادب بالغا في قوله فيقي الامر بغيره في غير الزك
 لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه
 الحدود والضم ووجه الجزية هنا السامع باب الخلاف اسم الكل على الجزية وفيه الشيء باسمه باول الجزية
 الفصل الرابع في الماوراء وفيه ما يشاء الاول في تحليف بالابطال لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه
 بار انكاف من كلف الايات وهو رفع من انما او لا فلا يعلم العلم فلو كان لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه
 بملا واما ثانيا فلا ان الاصل مستند الى اصقته والامر بالرفع من غيرتين ولا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه
 وهو الضديق جميع ما جاء به في من جملة الامور من ضديق الجميع من الضديق وان التحليف انما
 حال الاستسقاء الذي يفي سراسل سم التحليف بالابطال وكذا ان وجه لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه فلو كان لا يفي قطع عدمه
 امتناع المخرج فالتحليف حدها التحليف بالابطال والجواب عن عرض العلم من العلم لانه شرط في
 والامتناع لاحق وهو لا يفي في الامكان الذي الذي هو شرط التحليف والوجه هذا دليل انهم في هذه

الثبوت

بغيره فثبت انهم بالحق يقعون فيهم بالحق وهم بالحق
ليصدق في صورته ما اذا لم يصدق بان يصدق في صورته ما اذا لم يصدق بان
ذلك الموضع من قول الملك لوزن مرفلا بالحق الذي في جيبه بان ذلك هو من قسمة جازية
كذلك الذي يصدق ان ذلك لا من مطلق فقد الامر بالامر **قال** البحث السادس من المذهب من باب
لان الامر للرجوع وهو ايضا الذهب من هو كخفيف والابا من حيث كخفيف لا انما
الكثيف لا ينزل بالطلب في الوقوف الفرض من الفعل والافعال والافعال والكثيف من
هذا تعري **قال** في هذا البحث سبيل الاول في البحث الثاني في ان المذهب من باب
في ذلك الكيفي والوكر اوزي من النسخة ان الامر حقيقة في الوقوف على ما تقدم فلو كان المذهب
سائر كان وجبا فيجوز ان يكون من هو من النسخة في واحد وانما من حيث هو كخفيف
قال الاستاذ ابو الحسن نعم لا يخرج من كلفه من شقة فانه سبب التراب فان مثل كانت الشقة والكيفي
ملا وان قلت كانت في غير ذلك التراب وما كان ذلك على ان من الفعل قال الباقر لا
لان لم يكن في تركه كخفيف لم يكن في شقة كالباح وما قال الاستاذ بل من كون حكم الشارع على
يكون سببا للتراب من غير طلب كخفيف لان من شقة في غير ذلك التراب المذهب من باب
بما انما قاله في المذهب من الاستاذ ان المساح داخل تحت الكيفي وما قاله الباقر لان الكيفي لا يثبت في
كونه مطلقا ولا بد من ترجيح الجواب على الاخر ولا يرجع احد طرفي الباع على الاخر اذ انما
بانه قد ورد في الكيفي بافتقار ابا من يكرر كخفيف والتراب من المذهب من باب
ما تقدم ان الكيفي بنفس ذلك الامر انما يثبت في الاستاذ ان المساح داخل تحت الكيفي
وما ذكره الى ان المساح الذي في ان لا ينزل الشيء من اختيار المذهب الاول واضح عليه باصح من غير ذلك
بما يحصل بان الشيء كخفيف والكيفي ما يرد بان يكون مقدور الكلف والعدم الاصل فيجب ان يكون مقدور
لكلف اما لان ان القدرة لا بد لها من ان يكون مقدور فيجب كونه ان القدرة ولما انما
العدم الاصل فيجب ان يكون كخفيف فخصيص لا يستلزم تعصلا لما حصل وانما انشع كونه عدم مطلقا الذي
ثبت ان المساح موجود في ان الشيء من هو الصدق والصدق انما هو ان من في الى ان انشع عدمه استدلال
ذلك لا يستلزم من هو علم من مثل من ان ذلك يرد في صحة نقل الكيفي او لا يصدق الانسان على
في وجوده بل بان العقل انما يصدق على ما يكون مقدور في عدمه والعدم المذهب من باب
فيكون الاستاذ انما هو في الصدق انما من الكيفي بالحق فيجب ان يثبت في الكيفي

له وبعده ما يشهد به فثبت انهم بالحق يقعون فيهم بالحق وهم بالحق
على ان في صورته ما اذا لم يصدق بان يصدق في صورته ما اذا لم يصدق بان
الكيفي لا ينزل بالطلب في الوقوف الفرض من الفعل والافعال والافعال والكثيف من
هذا تعري **قال** في هذا البحث سبيل الاول في البحث الثاني في ان المذهب من باب
في ذلك الكيفي والوكر اوزي من النسخة ان الامر حقيقة في الوقوف على ما تقدم فلو كان المذهب
سائر كان وجبا فيجوز ان يكون من هو من النسخة في واحد وانما من حيث هو كخفيف
قال الاستاذ ابو الحسن نعم لا يخرج من كلفه من شقة فانه سبب التراب فان مثل كانت الشقة والكيفي
ملا وان قلت كانت في غير ذلك التراب وما كان ذلك على ان من الفعل قال الباقر لا
لان لم يكن في تركه كخفيف لم يكن في شقة كالباح وما قال الاستاذ بل من كون حكم الشارع على
يكون سببا للتراب من غير طلب كخفيف لان من شقة في غير ذلك التراب المذهب من باب
بما انما قاله في المذهب من الاستاذ ان المساح داخل تحت الكيفي وما قاله الباقر لان الكيفي لا يثبت في
كونه مطلقا ولا بد من ترجيح الجواب على الاخر ولا يرجع احد طرفي الباع على الاخر اذ انما
بانه قد ورد في الكيفي بافتقار ابا من يكرر كخفيف والتراب من المذهب من باب
ما تقدم ان الكيفي بنفس ذلك الامر انما يثبت في الاستاذ ان المساح داخل تحت الكيفي
وما ذكره الى ان المساح الذي في ان لا ينزل الشيء من اختيار المذهب الاول واضح عليه باصح من غير ذلك
بما يحصل بان الشيء كخفيف والكيفي ما يرد بان يكون مقدور الكلف والعدم الاصل فيجب ان يكون مقدور
لكلف اما لان ان القدرة لا بد لها من ان يكون مقدور فيجب كونه ان القدرة ولما انما
العدم الاصل فيجب ان يكون كخفيف فخصيص لا يستلزم تعصلا لما حصل وانما انشع كونه عدم مطلقا الذي
ثبت ان المساح موجود في ان الشيء من هو الصدق والصدق انما هو ان من في الى ان انشع عدمه استدلال
ذلك لا يستلزم من هو علم من مثل من ان ذلك يرد في صحة نقل الكيفي او لا يصدق الانسان على
في وجوده بل بان العقل انما يصدق على ما يكون مقدور في عدمه والعدم المذهب من باب
فيكون الاستاذ انما هو في الصدق انما من الكيفي بالحق فيجب ان يثبت في الكيفي

من المراتب الخمس واما المهر وهو كونه رتب من صفة واحدة من حيث الاجتماع وفيه نظر لا شك كونه
من صفة التقدير لا من حيث الوجود وتسمى الاجتماع كما يسمونها في العلوم في الحقيقة
تكون السيد والعبدة من دخل واري كونه من اكرم كل اهل حق في اهل الكون من غير ان يكون
القوم والانيم وفي ذلك بل كونه من صفة واحدة لو كانت صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة
كان من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة
يكون من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة
يقل قول من دخل في كونه لا كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
والاجابة للعلوم وفيه نظر كل العلوم لا في ذلك لما ناقض من انما كل انسان ما قام كل انسان
بطل استعمال كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
لا تحقيق الا اذا كان الكل من العلوم لان النقيض من الكل لا ينافي في البعض وفيه نظر المهر
فيما قيل في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
ليس يوجب كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
وبعد فبان ليس كل من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة
في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
وهو من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة
لا يبعد ان كان احداهما كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
واما قوله في الحقيقة فلا ينافي في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
لعلوم وفاقا يكون الثاني والاعلم والامانة فضلا عن ان لا ينافي في كونه في كونه في كونه
للمحقق مع على ان هذا الصنيع بين العلوم والمصروف من الاستعمال في كل سنة في كل سنة في كل سنة
فيها المقدم وبانه ليس من السامع ان يتقدم من الاستعمال في كل سنة في كل سنة في كل سنة
وبذلك مع من كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
فيها واجاب الله من ذلك في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
الاستقارة في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

فيكون انما هي في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
الاستقارة في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
منه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
الاجابة في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
منه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
كل واحد من المراتب الخمس والاعلم والامانة فضلا عن ان لا ينافي في كونه في كونه في كونه
في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
والاجابة للعلوم وفيه نظر كل العلوم لا في ذلك لما ناقض من انما كل انسان ما قام كل انسان
بطل استعمال كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
لا تحقيق الا اذا كان الكل من العلوم لان النقيض من الكل لا ينافي في البعض وفيه نظر المهر
فيما قيل في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
ليس يوجب كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
وبعد فبان ليس كل من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة
في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
وهو من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة من صفة واحدة
لا يبعد ان كان احداهما كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
واما قوله في الحقيقة فلا ينافي في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
لعلوم وفاقا يكون الثاني والاعلم والامانة فضلا عن ان لا ينافي في كونه في كونه في كونه
للمحقق مع على ان هذا الصنيع بين العلوم والمصروف من الاستعمال في كل سنة في كل سنة في كل سنة
فيها المقدم وبانه ليس من السامع ان يتقدم من الاستعمال في كل سنة في كل سنة في كل سنة
وبذلك مع من كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
فيها واجاب الله من ذلك في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
الاستقارة في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

مستفاد

لا

بغيره

المز

الا ان الله لم يزل يبين من الاول بانه على احد الجانبين الاخرى لقبحه حكمه لا
 فيمنع في الثاني مثل اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل مثل اكرم ربي ووجهه لا يحران
 الى جميع تلك الامور غير مستقلة بنفسها بل هي تابعة لاجزاءها الى الاول فكانت الامور
 الاخرى تابعة لاجزاءها المستقلة عن بعضها مثل من قال اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل
 كقولنا في الثاني اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 اختصه ما هو في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 كل واحد الى الاخرى كما كان في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 في كل من الطرفين فانه يعود اليها جميعا واما في الثاني اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 مضاهيا وحدها في الثانية الفذ فان ذلك هو انما هو في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 الثاني اذا قال اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 بالحق في ذاته ذلك في هذه الصورة كان اثباتا لجميع والاولى الاشتراك الخالف للاصل الذي
 العطف التوسيع من العطف والمطلوب على عيبه بيان كماله الواحد لا يفرق بين قولنا اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل
 معناه اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 فيما يخص باحد ما هو مساو له واجب من الاول مع الحكم في الاصل وهو كون الشرط مستقلا
 في الحق لا يتعلق بالاجزاء خاصة والاشياء على حكم ثم وانه ان لم يكن بين الاشياء والشرط عطف كان
 احدهما على الآخر قياسا للشيء على نفسه وان كان بينهما فادى جاز استثناء الحكم فلا يتعدى الى الاخر
 فان لم يكن شرط الشرط بالجميع فلم يسمع منهم التوافق مع الحكم في الاصل واما ان يفرق بين جواز الشرط
 كلام فهو انما هو شرط الشرط مستقلا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 به لا يتعلق الكلام ولا يسمع انما يعلم كونه مستقلا على جميع معنى ان لا يعلقنا بغيره ما جمع فلا سند لنا على تعلقه
 بما جمع مقدمه عليها معنى او لا يلزم من تقدمه على الجميع معنى تعلقه بما جمع ومن الثاني ان الاستثناء
 انما يرجع الى الجملتين واما المحذور فانه لا يستحق ان يفرق الى احدهما وعن سلمه جزمه الى الجميع متفقا
 فانه يدل على الكلام ليس في ذلك انما الكلام بها اذا لم يكن رجوع الاستثناء الى الجميع والى البعض تقدم
 ونحن الثالث ان اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 لا يكون قياسا للشيء على نفسه وان سلمت جاز استثناء الحكم في الاصل الى ما يضاف الى الشرط فيطل التباين
 بغيره على ان يفسر في اللغة وهو غير جاز هذا كذا لا بد. واما في ارضية بان الاستثناء خلاف الاصل الاستثناء

م

مقدمة

على ان الحكم الاول لا يفي بطلبه خاصة ان الحكم الثاني من غير ان يفي بطلبه بالاولى
 المطلوبين وخصت الاجابة بنوع الاستثناء بالاولى والفرق بين وجهين كالمضمر والوجه
 بالاعطاف في قوله اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 بغيره واما في قوله اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 للاشارة الى ان من كونه متبعا في احدهما وانما لا يفرق بين الاصل والحكم انما هو في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 بعد استثناء ما هو في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 المستثنى من جملة ما هو في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 الى الاخرى انما هو في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 من على تقدير رجوعه الى الاخرى انما كان لا يستحق الاستثناء في وجهه الاخرى جازم عليه
 فوجب تبين رجوعه الى الاخرى وان رجوعه الى الاستثناء اولى من رجوعه الى الاصل من حيث
 الاول بوجوبه في التخصيص الخالف للاصل في الثاني كونه وحده للشيء بغيره في كل من الطرفين
 قياسا عليه واما الثالث من انما يكون كذلك ان لم يكن له الاصل الاستثناء بها التبع على هذا
 التقدير فلا بد ان لا يجرى الاستثناء الى اثباته اجملا فوجب وجان العطف واختصاصه وكذا في
 في لب الاخرى فان من قال اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 الا انما هو في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 الا انما هو في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 وانه لا يفرق بين جواز الشرط مستقلا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 حقيقة ولا يسمع استثناء المستثنى في كل صورة يتصل به من الجميع والى البعض في كل صورة
 يكون في اللفظ مشتركاً ولا يسمع على كل واحد منهما في حال وظرف الزمان والمكان كما هو في الحكم
 العطف ونصدق على الشرط انما هو في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 باق بعد نام الكلام والاعراف عن الاول انما قد بينا ما تقدم ان الاستثناء يكون ثانيا في حقيقة
 في الجملتين معهما والعام لا يدل على الخاص في من الدلائل الثالث ومن الثاني ان الاستثناء
 عن قوله المستثنى عند لفظه في كل من الطرفين لا يفرق بين الاصل والحكم في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 الحكم في الاصل وعلى الشرط انما هو في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران او يميل كقولنا في الاول اكرم ربي ووجهه لا يحران
 حقيقة وبما لا يخالص عدم الاشتراك **قال** الباقى الثاني في الشرط وهو ان يفرق بين الاصل والحكم

ولا يلزم ان يكون ما خلق الله في ارجاس من الخلق لانه قد خلقه في ارجاس من الخلق
 وتبين ان الرتبة لا تسمى انما هي على مقامه حتى يتبين ان الرتبة لا تسمى انما هي
 وليس احد الجاهل من ان الرتبة لا تسمى انما هي على مقامه حتى يتبين ان الرتبة لا تسمى انما هي
 ولا تسمى انما هي على مقامه حتى يتبين ان الرتبة لا تسمى انما هي على مقامه حتى يتبين ان الرتبة لا تسمى انما هي
 من دلائل الضرر والخلل في العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 ولم يفتقروا الى ما يفتقروا اليه في العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 الفصل في مذهب المطلق والمقيّد ان المطلق لا يفتقر الى دليل ولا يفتقر الى دليل ولا يفتقر الى دليل
 وعند السبب من العقل على المقيّد ولا يلزم من العقل على المقيّد ولا يلزم من العقل على المقيّد
 التمييز على بقا المطلق على خلافه في العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 بالقياس على الشهادة من العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 لا يفتقر الى العقل وسنح المقتضى من القياس في العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 لان المطلق لا يفتقر الى العقل وسنح المقتضى من القياس في العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 اما الاول فقد عرفت بان المطلق هو العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 والمادة هنا هو امر من ذلك بحيث يندرج في النكاح الثاني في العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 وقد عرفت ان المقيّد هو العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 وتبين ان المقيّد هو العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 الامام والمصنف والمصنف هو العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 وقد عرفت ان المقيّد هو العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 كذا وجد الرجل ما نال من المقيّد هو العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 وهذا ان كان مطلقا من حيث صدق على كل واحد من الالباب المصنوعة لا ان يفتقر الى العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 فمن خلقه ومقتضى اعتبارين واما الثاني فاعلم ان المطلق والمقيّد هما ان يفتقروا الى العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 في الركن واعتقوله في مذهب المطلق والمقيّد في العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 مرقا في صورة واحدة ولا يجرى مجرى العقل في العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 وقد عرفت ان المقيّد هو العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى

مقتضى اعتبارين ومقتضى اعتبارين ومقتضى اعتبارين ومقتضى اعتبارين ومقتضى اعتبارين
 فالمقتضى اعتبارين ومقتضى اعتبارين ومقتضى اعتبارين ومقتضى اعتبارين ومقتضى اعتبارين
 وقد عرفت ان المقيّد هو العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 ولا يفتقر الى العقل وسنح المقتضى من القياس في العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 لان المطلق لا يفتقر الى العقل وسنح المقتضى من القياس في العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 اما الاول فقد عرفت بان المطلق هو العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 والمادة هنا هو امر من ذلك بحيث يندرج في النكاح الثاني في العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 وقد عرفت ان المقيّد هو العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 وتبين ان المقيّد هو العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 الامام والمصنف والمصنف هو العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 وقد عرفت ان المقيّد هو العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 كذا وجد الرجل ما نال من المقيّد هو العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 وهذا ان كان مطلقا من حيث صدق على كل واحد من الالباب المصنوعة لا ان يفتقر الى العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 فمن خلقه ومقتضى اعتبارين واما الثاني فاعلم ان المطلق والمقيّد هما ان يفتقروا الى العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 في الركن واعتقوله في مذهب المطلق والمقيّد في العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 مرقا في صورة واحدة ولا يجرى مجرى العقل في العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى
 وقد عرفت ان المقيّد هو العقل المذكور في الفن وهو ضرب من الرجال الذين لا يفتقروا الى

[illegible]

کوفہ
استاذ رضی

۱۱۰

[illegible]

المشعر

است في الاجماع او البين في خبره على ما ياتي واكمل في كتابنا في التمسك بالدين والادب في كتابنا في التمسك بالدين
 لا يتحقق عند كتابنا في التمسك بالدين مع ما ورد من تنصاته على ما لا يوافق عليه كونه اجماعا
 على الظاهر وهو ما ياتي في كتابنا في التمسك بالدين في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 يكون ما لا يوافق عليه من اجماعنا وان كان من قبل كونه اجماعا لان ذلك لا يكون له ان يكون
 من الكتاب والسنن والاسانيد على الاجماع الاول وما ياتي من الاجماع لا يوافق عليه فيكون جازما
 الاول لان لا خلاف في ان اختلفت على قولين فقد اختلفت على قول واحد باسناد واحد او اختلفت على قول
 على ما اختلفت على قول واحد في الخبرين في كتابنا في التمسك بالدين في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 اختلفت فاذا اختلفت على قول واحد في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها لم يوافق عليه من اجماعنا
 الاجماع الثاني وهو ما ياتي في كتابنا في التمسك بالدين في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 مجتمع على الظاهر لا يوافق عليه من اجماعنا لان ذلك لا يكون له ان يكون جازما لان ذلك لا يكون له
 من كون الخبرين في كتابنا في التمسك بالدين في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 تاسعا ان حكم الاجماع الاول لا يرفع ما يرفع من الاجماع الثاني فيكون من اجماعنا في الامور التي كان
 مرفوعا على الثاني على ما ياتي في كتابنا في التمسك بالدين في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 ارفع المرفوع لا يرفع من اجماعنا لان ذلك لا يكون له ان يكون جازما لان ذلك لا يكون له
 لما لو كان ما كان المرفوع ارضا واحدا او لا يرفع من اجماعنا لان ذلك لا يكون له ان يكون جازما
 للظن ان الشافعي لا يكون من اجماعنا لان ذلك لا يكون له ان يكون جازما لان ذلك لا يكون له
 الحكم في المرفوع اقرى من الاجماع الثاني في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 مشروعا عند الحكم في المرفوع اقرى من الاجماع الثاني في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 بالاجماع لما اختلفت على خلاف الحكم المتعارف من الناس السابق وكذا اذا اختلفت لانه على قولين جازما لم يرفع
 على احد ما كان ذلك في الاجماع الثاني في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 قياسا على ما كان في الاجماع الثاني في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 ذلك الحكم مرفوعا على قول واحد في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 التاسع على تحريم المرفوع اقرى من الاجماع الثاني في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 اختلفوا على ما ياتي في كتابنا في التمسك بالدين في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 تحريم المرفوع اقرى من الاجماع الثاني في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها

انما هو ما ياتي في كتابنا في التمسك بالدين في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 انما هو ما ياتي في كتابنا في التمسك بالدين في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 انما هو ما ياتي في كتابنا في التمسك بالدين في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها

من حكم الاجماع او البين في خبره على ما ياتي واكمل في كتابنا في التمسك بالدين والادب في كتابنا في التمسك بالدين
 التحريم في كتابنا في التمسك بالدين في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 تاسعا ان حكم الاجماع الاول لا يرفع ما يرفع من الاجماع الثاني فيكون من اجماعنا في الامور التي كان
 مرفوعا على الثاني على ما ياتي في كتابنا في التمسك بالدين في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 ارفع المرفوع لا يرفع من اجماعنا لان ذلك لا يكون له ان يكون جازما لان ذلك لا يكون له
 لما لو كان ما كان المرفوع ارضا واحدا او لا يرفع من اجماعنا لان ذلك لا يكون له ان يكون جازما
 للظن ان الشافعي لا يكون من اجماعنا لان ذلك لا يكون له ان يكون جازما لان ذلك لا يكون له
 الحكم في المرفوع اقرى من الاجماع الثاني في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 مشروعا عند الحكم في المرفوع اقرى من الاجماع الثاني في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 بالاجماع لما اختلفت على خلاف الحكم المتعارف من الناس السابق وكذا اذا اختلفت لانه على قولين جازما لم يرفع
 على احد ما كان ذلك في الاجماع الثاني في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 قياسا على ما كان في الاجماع الثاني في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 ذلك الحكم مرفوعا على قول واحد في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 التاسع على تحريم المرفوع اقرى من الاجماع الثاني في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 اختلفوا على ما ياتي في كتابنا في التمسك بالدين في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 تحريم المرفوع اقرى من الاجماع الثاني في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها

انما هو ما ياتي في كتابنا في التمسك بالدين في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 انما هو ما ياتي في كتابنا في التمسك بالدين في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها
 انما هو ما ياتي في كتابنا في التمسك بالدين في الامور التي كان الشافعي قد اوضح فيها

هم كل المومنين فيكون قولهم ما عدا ما سبب اتباع لا بد من فهم تحت مفهوم الابعاد ولا انما هو مجموع قولهم
 في قولنا انهم لم يتحققوا الابعاد لان مقتضى في زمن الصفة من ان بين صفة متعدية وفتح جوازهم مما هو
 لعدم انهم اضمحلوا لا يتحقق انهم مع مخالفتهم ثم الكلام في التامين عند ذلك لا يتحقق بجماع التامين مع مخالفتهم
 وحلهم جواز التبع انما الخلاف بان التامين ما دام يتحققون شغلا بالبحث والظن وانما هو انما هو على احد الاحكام
 من انما يتبع اجتهاده وارجح من قوله الى هذا فلا يفتقر قول الابعاد في انما هو لسان الظن في قوله في السنة
 انما يكون مع بقاء الخلاف فيها مع تحقق الابعاد ولا ان الابعاد دليل قطعي فلا يرجع عنه الى ما سبب اتباع
 العقل في اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده
 ظن وجوب العمل به ما لم يكن العمل واجبا في الصفة المتكثرة ولا ان الابعاد نوع من الخلق في انما يتبع اجتهاده
 يعمل به قاسا على المسئلة بجماع مقتضى دفع الصفة المتكثرة في انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده
 ليس باجماع لاحتمال السكوت عدم الاجتهاد او غيره من مقتضى اجتهاده في انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده
 انظار وقت الاحكام او عدمه فيقولون انما يتبع اجتهاده في انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده
 اخذ الجاني الى انما يتبع اجتهاده في انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده
 هنا ولا اشترت في انما يتبع اجتهاده في انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده
 العصبية بل اودكرنا انما يتبع اجتهاده في انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده
 ناول الاول ان المنزلة باحد من غير انما يتبع اجتهاده في انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده
 مسائل من انما يتبع اجتهاده في انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده
 وهي في الاول انما يتبع اجتهاده في انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده
 اجماعا ووجهه قال الشافعي في انما يتبع اجتهاده في انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده
 وابن ابي حنيفة قال انما يتبع اجتهاده في انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده
 كان محصيا كان وجهه والاول انما يتبع اجتهاده في انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده
 ومن ذلك انما يتبع اجتهاده في انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده
 السنة في انما يتبع اجتهاده في انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده
 هو من وجهه جازا وانه حصل ما عدا من انما يتبع اجتهاده في انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده
 ولا يرى المباداة الى صفة عدم تأثيرا كان لوقوعه على فقه قديم غير سائر في الاحكام في صفة عدم
 لان من انما يتبع اجتهاده في انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده وارجح من انما يتبع اجتهاده

کلام و لیس: پانچ لیر
پنچ لیر
پنچ لیر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ثم قد مر في غير هذا المكان قد مضى على ما في قوله لا علم له بعد من قبله بل علم ما في هذه الدنيا من
منه سبحانه وكان له ما علم من الآخرة والآخر من العلم فلا فرق بين العلم في الدنيا والآخرة بل العلم في الدنيا والآخرة
اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة
نقل ارباب الادب في قوله ان العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة
كأنه صنفان كان في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة
والعلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة
هذا هو العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة
علم الحكم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة
يجب عليه ما في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة
الناحية فانه افضل الحكم المستوفى لا يجوز رفض الحكم ما لم يكن بما في المستوفى من العلم في الدنيا والآخرة
هو ما في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة
ما في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة
منه العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة
يجب على العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة
الجهل في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة
يجب على العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة
الجهل في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة
يجب على العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة اجزاء واحدة بل العلم في الدنيا والآخرة

منها ان شرع وانفذ بطور اولي الامر للفقهاء وهو الحق وان اختلفت جهة وقد تقدم ان شرع
ملك وجواب جواب الصادق الامين والعارض في النزاع وقد مره وباق الامور كانت وانما كانت
حيث ان كل كلام القوم طلب ثرا الا انما يتبعهم ما عينه من قبل ان لا يفرق ظاهر كلامه وقوله
على سبيل من وخاتم الانبياء محمد المصطفى فاما الامور التي هي حق في استحقاقها من انفسها وبالله
والصالحين من اولي الامر

معاشراخوانی سلام علیکم فدایانک اشرف علیک
 ...

على تقدير عدم كون الوصف المستلزم لكون عدم الغرض خارجا عن وقوع احوال من احوال الوصف المستلزم لكون
الاحتمال الى احدية وانما استلزام الحكم الى الحدوث من غير التماسين لمن غير ترجيح كما لا ريب على هذا
مما هو على المعنى وانما استلزام الوصف الذي هو المعارضة المستلزم من الغرض ام لا قال القدماء ان تحقق
الغرض من الاصل والوصف وذلك لان الوصف لا ينفك عن تحقق ذلك الوصف في الغرض كقولهم لا بد
من التناوب والتناوب هو المستلزم فلا يتم ح غير الغرض وقال آخرون لا يجب عليه ان كان من جملة
الوصف المستلزم للبيان وجوبه بل يجب الاحتياط والاحتياط هو الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
الغرض من الاصل والوصف وجب على الاحتياط الوصف الذي ابداه من الغرض وان لم يصح تبينه فليس يجب
ان يقر هذا الوصف فثبت لا بد من انه لا ينفك عن الغرض فان كان من الغرض في الغرض في الغرض في الغرض
فان كان تخلفا في الحكم يكون ثبات الوصف في الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
بل يجب ان لا ينفك عن الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
انما يقال في الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
لا ينفك عن الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
اضطرابا في الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
تغير حكم المستلزم لا ينفك عن الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
شرطا من شرط ثبات المستلزم كونه الوصف الذي هو الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
فان كان المعارضة استدلالا في الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
وبناء على ما تقدم من ان المستلزم للمنافاة لا بد من ان يكون لا بد من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
اذ لم يكن له ادم سواء فانه لم ينفك عن الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
المستلزم حكم الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
لديهم من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
ما ذكر المستلزم على الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض
لما ذكر من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض من الغرض

في نسخة النسخة من مورخ زمانه ورواه المصنف

في نسخة النسخة من مورخ زمانه ورواه المصنف

في نسخة النسخة من مورخ زمانه ورواه المصنف



